



الموسوعة السياسية للشباب

حوار الحضارات

نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع

د. وليد محمود عبد الناصر



حوار الحضارات

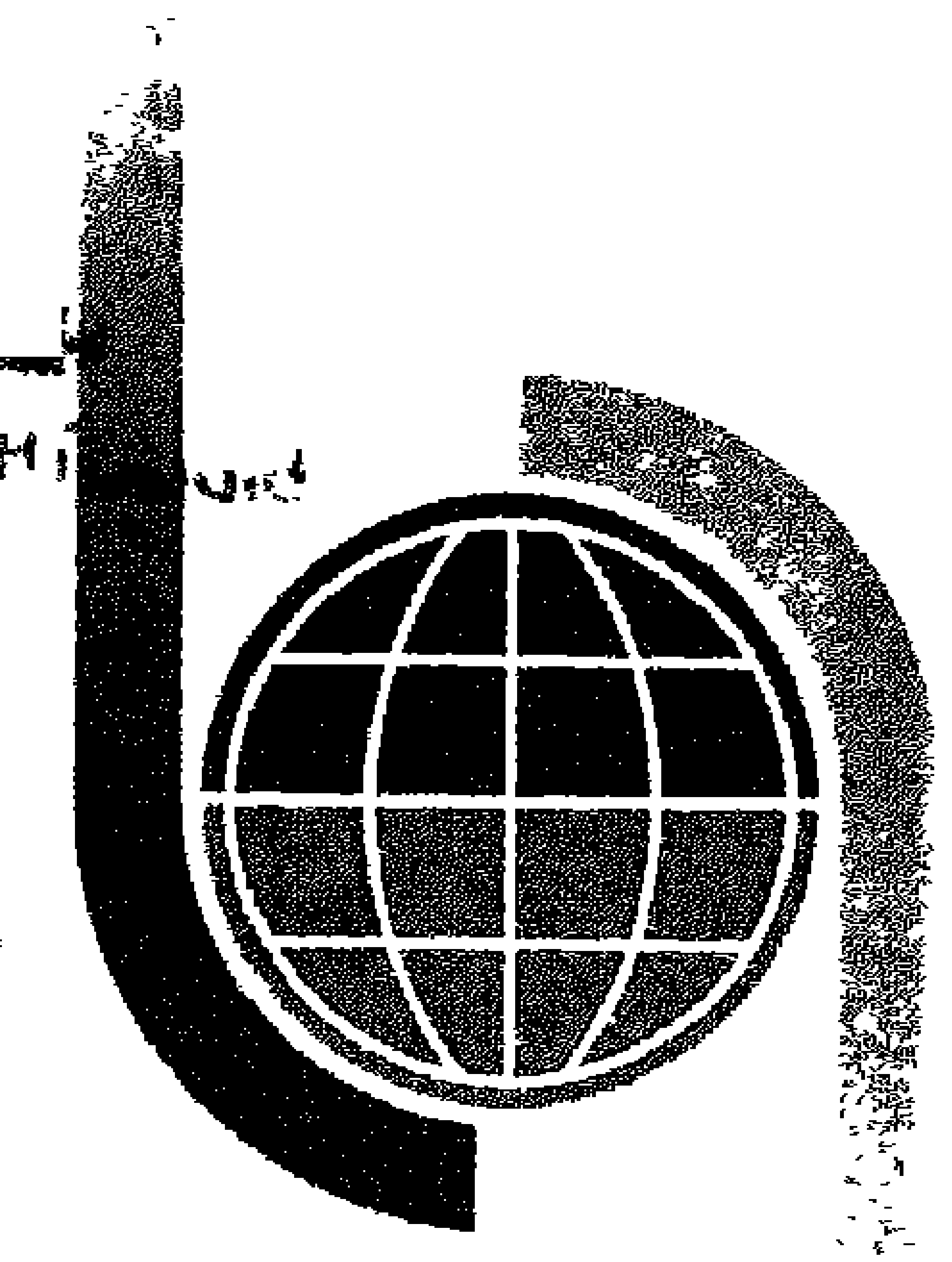
د. وليد محمود عبد الناصر

مدير معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة

الخارجية المصرية







العنوان : حوار الحضارات

تأليف : د. وليد محمود عبد الناصر

إشراف عام : داليا محمد إبراهيم

رئيس التحرير

د. سعيد اللاوندى

المستشارون :

- د. محمد عبد السلام
- د. عمرو الشوبكى
- د. محمد غنيم
- د. عمار على حسن
- د. صفوت العالم



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

الترقيم الدولى: 1-3889-14-977 رقم الإيداع: 2007/15023 الطبعة 1 : يوليو 2007

الإدارة العامة : 21 شارع أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة تليفون : 33466434 - 33472864 02 فاكس : 33462576 02

المركز الرئيسى : 80 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة 6 أكتوبر تليفون : 38330287 - 38330289 02 فاكس : 38330296 02

مركز التوزيع : 18 شارع كامل صدقى - الفجالة - القاهرة تليفون : 25909827 - 25908895 02 فاكس : 25903395 02

فرع الإسكندرية : 408 طريق الحرية - رشدى تليفون : 5462090 03

فرع المنصورة : 13 شارع المستشفى الدولى التخصصى - متفرع من شارع عبد السلام عارف - مدينة السلام تليفون : 2221866 050

E-mail: publishing@nahdetmisr.com–customerservice@nahdetmisr.com

www.nahdetmisr.com



تقديم

.. يعتبر حوار الحضارات واحدًا من التحديات التى يواجه بها العالم - كل العالم- نعرات العنصرية ونزعات السوفيتية، وتقسيم العالم بين أسياد وعبيد استنادًا إلى تمايزات فى الجنس أو اللون أو الدين أو المنتوج الحضارى وينطلق هذا الحوار من فرضية أن أحدًا ليس من حقه أن يحتكر الحضارة الإنسانية لحسابه الخاص؛ لأنها - بالأساس - هى محصلة جهود ونضالات واختراعات شعوب الأرض قاطبة..

صحيح أن الدعوة لحوار الحضارات ارتبطت بمؤسسات دولية وإقليمية قبل الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامى، لكن ذلك لم يمنع من أن يكون لدول ومنظمات غير حكومية وأفراد دور فى حمل شعلة هذا الحوار الإنسانى الرائع، ولأن المؤلف وهو د. وليد عبد الناصر من أكثر الخبراء المصريين والعرب إلمامًا بقضية حوار الحضارات وله فيها وعلى المستوى النظرى والأكاديمى إسهامات ثرية، فلقد جاء الكتاب شاملاً فى الحدود التى تسمح بها الموسوعة، فانطلق من المعطيات المتراكمة شارحًا جدليات هذا التحدى الذى وإن كان يفرض نفسه على العالم أجمع إلا أنه يخص العالم الإسلامى فى عناد على اعتبار أن صدام الحضارات (وهو المفهوم المناقض لحوار

الحضارات) يحصره البعض فى الصدام بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية!!

كما اشتمل الكتاب على رؤى متعددة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الفرانكفونية، ومؤسسة الفاتيكان وانتهى إلى عرض الرؤية العربية لحوار الحضارات الذى يشتمل بطبيعة الحال على حوار للأديان والثقافات..

د. سعيد اللاوندى

مقـــدمـــة

منذ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٢٢ فى دورتها رقم ٥٣ فى ٤ نوفمبر ١٩٩٨ بإعلان عام ٢٠٠١ عاماً للحوار بين الحضارات، اعتبرت القوى المحبة للسلام والتعايش والحوار عبر العالم أن هذا الإعلان بمثابة الرد العملى من جانب المجتمع الدولى على كل دعاة الصراع والصدام بين الحضارات والادعاء بتفوق حضارة على أخرى أو القول بنهاية التاريخ وبانتصار حضارة على الأخريات وما إلى ذلك.

وكان اللافت للنظر هو أن الدول الإسلامية - خاصة إيران ومصر- كان لها السبق فى الدفع بفكرة حوار الحضارات، كما برز دور دول غير غربية بالمعنى الحضارى مثل اليابان وكوريا، بالإضافة إلى دول غربية ذات إسهامات حضارية عريقة مثل اليونان وإيطاليا، ولا يمكن هنا تجاهل دور الفاتيكان فى عهد البابا الراحل يوحنا بولس الثانى فى هذا الإطار.

ولم يقتصر الأمر على الدول، بل كان للمنظمات الدولية إسهاماتها البارزة فى نفس المسار، سواء الأمم المتحدة، أو اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم)، أو منظمة المؤتمر الإسلامى، أو جامعة الدول العربية، أو الوكالة الدولية للفرانكوفونية.

كذلك كان للعديد من الهيئات العالمية ذات الصفة غير الحكومية دورها فى الدفع بفكرة الحوار، مثل المنتدى الاقتصادى العالمى (منتدى

دافوس)، وذلك بالإضافة إلى هيئات وشخصيات دينية مثل الأزهر الشريف وأسقف كنتربيرى ومنظمة سانت إيجيديو.

وأخيراً وليس آخراً، فهناك مساهمات ومبادرات ومواقف هامة بلورتها جماعات وشخصيات من المجتمع المدنى، مثل اليسار الإيطالى، والبروفيسير «أكبر أحمد» فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وسنتعرض هنا لبعض، وليس كل، هذه المبادرات والأطروحات بالقدر الذى تسمح به المساحة، وبما يسمح بتغطية جغرافية ونوعية وموضوعية متنوعة لهذه الإسهامات نأمل أن تعطى الشباب فكرة واضحة عنها بشكل تمثيلى معبر عن إطار أعرض من هذه المبادرات والجهود والأنشطة.



حوار الحضارات:
معطيات متراكمة وجدليات التحدى

تشهد هذه الأيام تصاعد حملة الدوائر اليمينية فى الغرب فى مواجهة العرب والمسلمين والتبشير بانتصار الغرب على العالمين العربى والإسلامى فى صراع محتوم بينهما، تعتبره تلك الدوائر من المسلَّمات وتروج لذلك فى إطار تصاعد لثقافة العنف التى يحاول أنصار الدوائر اليمينية إلصاقها بالعرب والمسلمين، دون أن نعفى قلة من العرب والمسلمين أيضًا من جزء من المسئولية فى تأجيجها.

والواقع أن أهمية حوار الحضارات والثقافات والأديان ليست مرتبطة بوقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فالحديث عن ذلك الحوار بدأ مع نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكى والرأسمالى والتى شهدت من جهة بداية الحديث عن انتهاء الصراع بين الأيديولوجيات وبداية الصراع أو الصدام بين الحضارات، ومن جهة أخرى الحديث عن نهاية التاريخ وانتصار النموذج الليبرالى الرأسمالى الغربى وسيادته على الصعيد العالمى.

وقد جاء تجسيد الاهتمام بقضية العلاقة بين الحضارات مع المقال الشهير للبروفيسير الأمريكى «صمويل هنتنجتون» أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد، والذى أعقبه نشر ردود على المقال ثم تعقيبات من الكاتب ثم تجميع كل ذلك فى كتاب بعنوان «صدام الحضارات» عام ١٩٩٦. وقد تضمنت ردود الفعل على الكتاب، على

كثرتها من اتفق مع مقولة هنتنجتون - سواء كليًا أو جزئيًا - ومن اختلف معها أو عارضها. ثم توارى الجدل الدائر حول هذه الأطروحة لفترة وجيزة ليعود بقوة إلى الواجهة فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة. كما تراجع البروفيسير «فرانسيس فوكوياما» مؤخراً عن مقولته الأولى بنهاية التاريخ وسيادة النموذج الليبرالى.

إلا أن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية (اليونسكو/ منظمة المؤتمر الإسلامى... إلخ) تلقفت الموضوع فى السنوات الفاصلة بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠١، فقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اقتراحاً إيرانياً عام ١٩٩٨ بإعلان عام ٢٠٠١ عاماً للحوار بين الحضارات، فإذا بهذا العام يتحول مع أحداث سبتمبر ٢٠٠١ إلى عام تعرض فيه هذا الحوار المتمدين بين الحضارات إلى كثير من الخسائر وعانى خلاله العديد من التراجعات.

وعلى صعيد منظمة المؤتمر الإسلامى، فقد تشكلت بها مجموعة من تسعة عشر من الخبراء فى عام ١٩٩٨ لدراسة موضوع حوار الحضارات من منظور الدول الإسلامية ككل، وانتهت المجموعة إلى إعداد تقرير تبنته المنظمة على المستوى الحكومى ورفعته إلى الأمم المتحدة كإسهام منها فى الحوار وتصور لأنماط نتائجه.

كذلك كان هناك اهتمام واضح من جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بالإشكاليات المتصلة بحوار الحضارات، وتمثل ذلك فى الندوات التى نظمتها المنظمة فى مختلف أنحاء العالم حول الموضوع بأبعاده المختلفة وبالنظر إليه كمسألة ثقافية فى الأساس.

وقد انعكس الاهتمام العالمى بتناول موضوع حوار الحضارات من جانب اليونسكو فى مشاركة عدد من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية فى ندوات ومؤتمرات اليونسكو المتصلة بهذا الموضوع بدءاً بالمائدة المستديرة التى نظمت بنيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٠، وشارك فيها الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى، ووزير الخارجية المصرى الأسبق عمرو موسى، وهى مائدة شهدت تبادلاً غير رسمى، وبالتالى صريحًا، بين رسميين ومفكرين لوجهات النظر حول هذا الموضوع.

ونعود إلى هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة، وتأثيرها على طرح حوار الحضارات، فنقول إنه نتيجة معاناة دعوة حوار الحضارات من انتكاسة مؤقتة عقب هذه الهجمات سواء على مستوى الحكومات أو حتى على مستوى المنظمات غير الحكومية، فقد نشأت الحاجة إلى استراتيجية جديدة للتعامل مع قضية العلاقة بين الحضارات، وطرحت العشرات من المبادرات بعضها من منظمات دولية والبعض الآخر من بعض الحكومات والبعض الثالث من منظمات غير حكومية، والبعض الرابع والأخير من شخصيات دولية تحظى باحترام على المستوى العالمى.

ويمكن تلخيص أهم تلك المبادرات والتى لن نتعرض لها تفصيلاً فى الأجزاء التالية من هذا الكتاب فى أربع مبادرات هى:

١- مشروع حوار حضارات العالم القديم، وقد بدأ بين أربع دول هى مصر (الحضارة الفرعونية) وإيران (الحضارة الفارسية) وإيطاليا



(الحضارة الرومانية) واليونان (الحضارة الإغريقية)، وحاول المشروع البحث عما هو مشترك بين حضارات العالم القديم ومفيد لعالم اليوم، خاصة أن الدول الأربع لها أيضًا حضارات أخرى أحدث ساهمت فيها وتنتمى إليها فيما هو أبعد من تقسيمها بين دول مسيحية وأخرى إسلامية. وتوسع المشروع من المستوى الحكومى إلى المستوى البرلمانى ومستوى الأكاديميين والباحثين مما أضفى على المشروع زخمًا شعبيًا على الصعيد غير الحكومى. كما جرت محاولات لتوسيع عضوية هذا المشروع بضم دول مثل الصين، اليابان، الهند، بل وإسرائيل التى حاولت فى مرحلة الانضمام إليه، إلا أن هذه المحاولات لم تلق قبولاً للخلاف حول وضع معايير موحدة لقبول انضمام دول تضم جغرافيًا حضارات من العالم القديم.

٢- المبادرة الألمانية التي أطلقها الرئيس الألمانى الأسبق هيرتزوج وتبناها الرؤساء الذين جاءوا بعده، وقد اقتصرت على الحوار بين الحضارتين الإسلامية والغربية الأوربية. وضم الحوار فى بدايته ثمانى دول، أربع منها إسلامية أعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، منها مصر وإيران وإندونيسيا، وأربع منها أوربية غربية بقيادة ألمانيا. وقد شهدت هذه المبادرة توسعًا عقب الاجتماع الذى عقدته على مستوى رؤساء الدول والحكومات وكبار المفكرين على هامش اجتماعات المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس فى يناير ٢٠٠٠ حيث شارك فى الاجتماع الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة والرئيس التشيكى السابق هافيل،



وشارك فيه المفكر المصرى الدكتور أحمد كمال أبو المجد. وأدت هذه المشاركة الواسعة إلى توسيع عضوية المبادرة إلى اثنتى عشرة دولة حيث أضيفت إليها دولتان إسلاميتان ودولتان من أوربا الشرقية، كما توسعت المبادرة من حيث طبيعة المشاركة لتنتقل من المستوى الحكومى فقط لمستوى الإنتليجنتسيا.

٣- المبادرة اليابانية للحوار بين الحضارتين الإسلامية واليابانية، وهى مبادرة أطلقها وزير الخارجية اليابانى الأسبق يوهاى كونو فى يناير ٢٠٠٠ على هامش جولة له فى منطقة الخليج وتحديداً خلال محاضرة له فى العاصمة القطرية الدوحة، وتميزت هذه المبادرة عن بقية المبادرات المطروحة بأنها بدأت بجناحين أحدهما يتحدث عن مفاهيم فكرية وأنشطة ثقافية، والآخر يتناول مشروعات تقنية محددة مثل التعاون بين اليابان والدول الإسلامية فى منطقة الخليج بشكل متعدد الأطراف فى مجال تحلية مياه الخليج على نطاق واسع، وجاءت الخطوة الملموسة الأولى فى سياق الحوار حول ترجمة المبادرة إلى مشروعات محددة متمثلة فى مؤتمر استضافته الخارجية البحرينية ومركز البحرين للدراسات فى المنامة فى ربيع ٢٠٠٢ حول حوار الحضارات اليابانى الإسلامى، والذى حضره مسئولون ومفكرون وأكاديميون من عدد من الدول الإسلامية واليابان، من بينهم كاتب هذه السطور.

وتتصل خصوصية هذه المبادرة بأنها تتم بين دولة تمثل حضارة واحدة قديمة تأثرت بشكل كبير فى الزمن المعاصر وهى اليابان،

وبين دول كثيرة بينها تباينات فى السياق التاريخى والحديث ولكنها تمثل الحضارة الإسلامية فى مجراها العام. كما تناولت هذه المبادرة أوجه التشابه والاختلاف بين الحضارة اليابانية والإسلامية وسبل التعاون فيما بينهما فوق أرضية مشتركة وكيفية تفاعل كل منهما مع الحضارة الغربية الحديثة. وتمثل حالة حوار الحضارات اليابانى/الإسلامى حالة فريدة من جهة أخرى، فهى نموذج لحالة حوار متعدد الأطراف بين الحضارات. فالجانب اليابانى أطلق المبادرة من منطلق إدراكهم أنهم دائمًا ما ينظرون الى العالم الإسلامى من خلال عيون ومنظار دول الغرب؛ حيث اعتمدوا فى دراسة العالم الإسلامى على المستشرقين الغربيين أو على دراسات أجراها الغرب واعتبر اليابانيون أنه حان الوقت ليقوموا بأنفسهم بدراسة العالم الإسلامى بشكل مباشر والتحاور معه بدون وسيط وإعطاء العالم الإسلامى فكرة واضحة عن كون اليابانيين يستمدون قيمهم من جذور الحضارة الشرقية القديمة. وفى ذلك الحوار تتضح معالم تعدد الأطراف، ففى جانب توجد الحضارة اليابانية ممثلة فى دولة واحدة وعلى الجانب الآخر توجد عدة دول إسلامية، عربية وغير عربية، تمثل الحضارة الإسلامية.

وفى أولى جلسات الحوار بالمنامة فى ربيع ٢٠٠٢ تعددت الأطراف المتحاورة من الجانبين فلم تقتصر على أساتذة الجامعات وعلماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والمثقفين والإعلاميين، وإنما شارك فيها أيضًا أطباء ومهندسون ورجال أعمال. واستند



ذلك التنوع فى التمثيل إلى فكرة أنه لإعطاء الحوار اليابانى/ الإسلامى معنى فيجب أن يغطى كافة جوانب العلاقة بين الحضارتين، وبالمقابل، افتقد هذا الحوار التكافؤ، فبينما كان فى جانبه اليابانى مؤلفًا من دولة عملاقة اقتصاديًا ومتجانسة الثقافة والحضارة، كان الطرف الإسلامى بداخله تباينات واختلافات على مستوى الفكر والعقيدة أو على مستوى الممارسة والتجارب.

٤- المبادرة التى تبنتها تركيا لحوار حضارات ذى طابع مؤسسى بين الاتحاد الأوربى ومنظمة المؤتمر الإسلامى، واستضافت إسطنبول منتدى وزاريًا حول هذا الموضوع أيضًا فى ربيع ٢٠٠٢. وبالرغم من تسمية هذا المحفل التى توحى بطابعه الرسمى البحت فإنه تميز بعدة خصائص: الأولى أن معظم الجلسات التى تمت فى إطاره كانت مفتوحة لحضور واسع، والثانية أن المتحدثين فى هذه الجلسات لم يقتصروا على الوزراء بل ضموا أكاديميين وخبراء وشخصيات من المجتمعات المدنية للدول المشاركة، فعلى سبيل المثال ضمت إحدى الجلسات وزير الخارجية المصرى السابق أحمد ماهر السيد، ووزير الخارجية الإيرانى السابق كمال خرازى، والبروفيسير الأمريكى برنارد لويس والمفكر المصرى الدكتور حسن حنفى، أما الخاصية الثالثة المميزة لمنتدى إسطنبول فكانت الصراحة فى تناول القضايا التى تمثل مصادر الشكوك المتبادلة بين الطرفين مثل قضايا المرأة والأقليات والتطرف من جانب الغرب وقضايا النهب الاقتصادى والاستعلاء الحضارى من جانب العالم الإسلامى.

وفى ضوء هذه المعطيات المتراكمة لدعوة حوار الحضارات خلال السنوات القليلة الماضية، يمكن القول بأن تحدى نجاح دعوة حوار الحضارات مرهون بحسم عدد من الإشكاليات ذات الطابع الجدلى فى تركيبها.

فهناك أولاً الحاجة للوصول إلى حالة توازن بين الحوار فيما بين حضارات مختلفة، وبين الحوار داخل الحضارة الواحدة بين أنساق فرعية حضارية وثقافية، فبينما كثر الحديث عن ضرورة إجراء حوار بين الحضارات المختلفة مثل الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية والحضارة الهندية والحضارة الصينية والحضارة اليابانية، لم تظهر سوى نداءات محدودة العدد والتأثير لإجراء حوارات داخل كل حضارة من منطلق الوعى بوجود خلافات داخل كل حضارة بسبب تعدد النماذج المطروحة للأخذ بها داخل كل حضارة والاختلاف بين أركان كل حضارة وكيفية تطبيق كل منها.

فعلى سبيل المثال، ففى داخل الحضارة الإسلامية ما زال الجدل متواصلاً داخل العالم الإسلامى منذ القرن الثامن عشر الميلادى حول ما إذا كان الإسلام الحضارى يوفر نظرية ونظامًا مفصلاً للحياة صالحاً من الناحية النظرية لكل زمان ومكان ويغطى مناحى نشاط المجتمع أم أنه يوفر إطارًا شاملاً من القيم والمبادئ العامة والتقليل من الأحكام المحددة بما يجعله عمليًا صالحاً لكل زمان ومكان. وزادت حدة الخلاف بمرور الوقت فى وجهات النظر حول أى النموذجين أصلح فى عالم اليوم، وأيهما يملك النموذج الصالح لكل زمان ومكان: أيهما يقول بنسبية الحقيقة وجزئيتها أو أيهما يقول بإطلاقها واحتكارها.

وفيما يخص الحضارة الإسلامية أيضًا، فإذا نظرنا الى الحضارة الإسلامية فى مصر فلا يمكن إنكار أن لمصر أبعادًا حضارية أخرى بخلاف الحضارة الإسلامية مثل التراث الفرعونى والقبطى والرومانى، وإثراء تلك الأبعاد لتعامل مصر مع معطيات الفقه الإسلامى. فعلى سبيل المثال، وكما هو معروف، عدَّل الإمام الشافعى من العديد من أحكام مذهبه بعد انتقاله لمصر بإضفاء الاعتدال والمرونة عليه. كما أن هذا التعدد الحضارى فى شخصية مصر أثر إيجابًا على تعاطى مصر مع حوار الحضارات حاليًّا بأسلوب متميز يثرى هذا الحوار. وينطبق الأمر نفسه على إيران التى تجمع بين بعديها الفارسى والإسلامى فى تاريخها وعطائها الحضارى.

كذلك يلحظ أى دارس أو مراقب للحضارة الغربية أن مظاهر تلك الحضارة وأنماط تطورها فى أوربا تختلف عن نظائرها فى أمريكا الشمالية نظرًا لاختلاف الظروف الاجتماعية وتباين النظم القيمية وسياق التطور التاريخى واختلاف التجارب فى كل حالة عن الأخرى. كذلك الحالة فى سياق الحضارة الهندية والحالة الإسرائيلية حيث يتسم التنوع فى كل منهما بالصراع بين المتدينين والعلمانيين نتيجة تشابك تعريف الديانة مع تعريف الحضارة، وهو صراع شهدته أوربا منذ قرون ويرى البعض أنه لم يحسم بعد بشكل نهائى وأنه مستمر حتى يومنا هذا، بل أنه انبعث بقوة فى السنوات الأخيرة فى ضوء تزايد أعداد المسلمين بالعديد من دول القارة وتزامن ذلك مع تزايد عدد المتدينين المسيحيين واليهود بهذه المجتمعات. كما أنه داخل كل حضارة هناك إسهامات لأشخاص لا ينتمون إلى النسق الدينى والمذهبى السائد

فى هذه الحضارة، فعلى سبيل المثال، ساهم مسيحيون ويهود -خاصة من الأندلس- بل وملحدون فى ازدهار الحضارة الإسلامية فى الكثير من جوانبها، كما أن العديد من المسلمين ساهموا فى إثراء الحضارة الغربية الحديثة، ولا يقصد هنا إسهامات الحضارة الإسلامية التى نقلها الغرب فى حضارته الحديثة، بل نقصد إسهامات مسلمين معاصرين عاشوا فى الغرب وساهموا فى مسيرة تقدمه الحضارى.

وثانيًا، توجد الحاجة لتحقيق صيغةٍ ما تضمن التوازن بين الطابع المقيد للمشاركة فى بعض مبادرات الحوار وبين الحاجة لمظلة عالمية للحوار؛ حيث نلحظ على سبيل المثال غياب الولايات المتحدة الأمريكية وهى القوة العظمى الوحيدة فى عالم اليوم عن كافة المبادرات ذات العضوية المحدودة، بينما تشارك فى تبنى المبادرات التى تتم فى إطار الأمم المتحدة، أو تنطلق منها مبادرات غير حكومية تتبناها جامعات مثل جورج تاون أو مراكز أبحاث مثل مركز سابان التابع لمؤسسة بروكنجز أو كنائس مثل كنيسة المورمونز أو الكنيسة التوحيدية أو الكنيسة الـ Presbytarian أو شخصيات مستقلة مثل البروفيسير «أكبر أحمد».

وثالثًا، يتأكد بمرور الوقت وفى ضوء التطورات الدولية الراهنة الحاجة لضمان مشاركة فعالة وذات طبيعة مترابطة فى مبادرات حوار الحضارات لكافة الأطراف المعنية من حكومات ومنظمات دولية ومنظمات مجتمع مدنى وقطاعات الأعمال ومراكز الأبحاث والجامعات ووسائل الإعلام. فالتطورات التى أعقبت هجمات

١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة، سواء من خلال الحرب فى أفغانستان تحت شعار الحرب ضد الإرهاب حول العالم، ثم شن الحرب على العراق بعد ذلك أدت الى التأثير سلبيًا على التصور المتبادل للعلاقة بين الإسلام والغرب بشكل عام وإلى زيادة الدور المطلوب من المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى فى الغرب، وفى العالم الإسلامى على وجه الخصوص للدخول فى حوار غير رسمى مواز وداعم لحوار الحكومات بما يدعم الأخير ويكسبه المصداقية وبما يحافظ على قوة الدفع باتجاه دعوة الحوار.

ورابعًا، أثبتت الأحداث منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياته أن مسألة حوار الحضارات ليس ترفًا ثقافيًا ولا هى سفسطة فكرية منقطعة الصلة بأرض الواقع، بل على العكس يجب ترجمة حوار الحضارات وارتباطه بمشروعات ملموسة وأنشطة تشعر بها وتمارسها وتستفيد منها الشعوب ومبادئ وممارسات فى العلاقات الدولية تؤكد حجية مبادئ المساواة فى السيادة والاعتماد المتبادل مع احترام خصوصية الآخر وعدم التدخل فى شئونه الداخلية وإدراك أنه لا توجد حضارة بعينها، وأيًا كانت درجة تفوقها، قادرة بمفردها على مواجهة وتقديم الحلول للمشكلات والتحديات التى تعانى منها الإنسانية اليوم. ويجب الأخذ فى الاعتبار أن كلاً من دعاة صراع الحضارات ودعاة حوار الحضارات يعتمد فى دعوته على منهج انتقائى فى قراءة التاريخ بانتزاع الوقائع التاريخية والموضوعية التى تدعم موقفه وتعزز من وجهة نظره.

وخامسًا، فالحضارة الواحدة قد تضم أكثر من قبيلة أو مدينة أو أمة أو عرق أو دين أو قومية أو مجموعة أعم، وفي كل الأحوال المحصلة النهائية هي وحدة الجنس البشري والإنسانية في مجموعها. والواقع أن هذا يوجد التداخل اللافت للانتباه بين الحضارة والدين والعرق والقومية واللغة بشكل خاص وصعوبة التفرقة في التعريف فيما بينها، أو اعتبار الحضارة ظاهرة متعددة الأبعاد دينيًا ولغويًا وثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا وربما أيضًا اقتصاديًا واستراتيجيًا.

وسادسًا، أنه في إطار كل حضارة يوجد تنافس بين الإطلاق والنسبية وبين تفسيرات متباينة ومتعددة بين من هو غير متسامح ويزعم أن لديه الإجابات النهائية والصحيحة على كافة الأسئلة المطروحة وبين من هو منفتح على الآخر مرن في حدوده ومتسامح إزاء من يختلف معهم وقابل للأخذ منهم والعطاء لهم. وفي السياق نفسه، فإن هناك تنافسًا بين المتدينين والعلمانيين وما بينهما من تيارات متعددة الأطياف داخل كل حضارة، تعتمد على الدين كمكوِّن أساسي لها.

وسابعًا، أن العلاقة بين الحضارتين الإسلامية والغربية ليست بالتأكيد في أفضل أحوالها اليوم وتبتعد عن الحميمية، بل يصفها البعض بالابتعاد عن الود أصلاً، كما تتداخل فيها المفاهيم الحضارية مع العقائد الدينية، كذلك فالبعض يصف الحضارة الغربية بالمسيحية، بينما ينفي عنها البعض الآخر أي صبغة دينية، ولكن الإجماع هو أنها الحضارة المنتصرة والسائدة على الصعيد العالمي حاليًا، دون أن يعني ذلك اختفاء أو هزيمة بقية حضارات العالم الأخرى بالضرورة.



وثامنًا، أنه على الصعيد العملى، فإن هناك دورًا منوطًا بالمسلمين والعرب فى بقية أنحاء العالم، خاصة المقيمين منهم فى الغرب للتحرك بهدف تجاوز تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما خلفته من خطاب سياسى واجتماعى وتعديلات قانونية وممارسات يومية وسياسات إعلامية وأكاديمية، ولإظهار روح الإسلام السمحة والمستنيرة والمنفتحة على البشرية بأسرها مع الحفاظ على الثوابت دون إفراط أو تفريط والترويج لهذه الصورة وما تحمله من مضامين بناءة وإيجابية.

وبناءً على ما تقدم، فإن دعوة حوار الحضارات يجب ألا يُنظر إليها كإجراء دفاعى أو وقائى شهره البعض -خاصة فى العالم الإسلامى- فى مواجهة دعوات صدام الحضارات والتحريض فى الغرب خاصة على حضارات أخرى، فى مقدمتها الحضارة الإسلامية. بل يجب النظر إلى هذه الدعوة على اعتبار أنها نقطة تعبئة وانطلاق لحشد كافة طاقات الإنسانية للاتفاق على حد أدنى مشترك على أسس التفاهم والاحترام المتبادل بما يمهد لإيجاد حلول لما تواجهه البشرية من تحديات فى وقتنا الراهن تهدد بقاءها واستمرارها، والأهم من ذلك أنها تهدد إنسانيتها وعالميتها.

الأمم المتحدة وحوار الحضارات

منذ تبنى القرار ٢٢ عام ١٩٩٨ بواسطة الجمعية العامة، عمد السكرتير العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقارير سنوية للجمعية العامة كان من أهمها تقريره للدورة الـ ٥٦ للجمعية العامة، كما عمدت الجمعية العامة سنويًا وحتى عام ٢٠٠١ لتبنى مشروع قرار بشأن عام حوار الحضارات والإعداد له والأنشطة المتصلة به، كما طالب بإسهامات الدول والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية فى هذا الشأن. ومن ناحية ثالثة شكل السكرتير العام للأمم المتحدة فريق خبراء به ١٩ خبيرًا من مختلف الخلفيات الحضارية والثقافية - من بينهم الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد من مصر - لإعداد تقرير السكرتير العام للجلسة الخاصة للجمعية العامة بشأن حوار الحضارات والتى عقدت يومى ٩ و١٠ نوفمبر ٢٠٠١ لمناقشة ما حدث فى إطار فعاليات هذا العام عامًا للحوار بين الحضارات طبقًا لما قررته الجمعية العامة عام ١٩٩٨.

وإذا استعرضنا تقارير السكرتير العام للأمم المتحدة للجمعية العامة سنويًا منذ عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠١ نجد أنه يربط بين مفاهيم التعددية والتنوع بشكل عضوى مع حوار الحضارات، ويعتبر أى رفض لتلك المفاهيم سببًا للعديد من الصراعات والحروب فى عالمنا، بما فى ذلك ما سببته الأحقاد العنصرية والعرقية والتعصب الدينى، كما سعت هذه التقارير إلى عدم عزل مفهوم حوار الحضارات فى أدراج المثقفين وأروقتهم، إنما ربطه بما يدور من نقاش حول العولمة والبحث

عن أنساق جديدة للعلاقات الدولية، وذلك من خلال أفكار ضرورة وجود «عدو» فى العلاقات الدولية ممثلاً فى الآخر واعتبار العدو المشترك للجميع هو التعصب وعدم التسامح.

وعلى مستوى آخر، فإذا استعرضنا قرارات الجمعية العامة السنوية منذ عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠١ حول حوار الحضارات نجد تزايداً مطرداً في عدد الدول التى تبنت مشروعات القرارات، بما فيها دخول دول حرصت فى البداية على الابتعاد عن هذه القرارات ربما توجساً من «أجندة» خفية كامنة وراءها، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم إدماج موضوعات مثل حقوق الإنسان، بما فى ذلك حق تقرير المصير، فى تلك القرارات، وكذلك اعتبار حوار الحضارات مدخلاً لتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول وإنهاء التهديدات للسلم والأمن الدوليين؛ مما يربط موضوع حوار الحضارات بأجندة العلاقات الدولية ككل. وبينما أقرت هذه القرارات بالتباين الحضارى وبوجوب تعددية داخل كل حضارة وثقافة، فإنها اعتبرت إنجازات الحضارات إرثاً مشتركاً للإنسانية، مع الأخذ فى الاعتبار بخصوصية كل حضارة وثقافة، وربطت بين حوار الحضارات وثقافة السلام، التى كرس لها السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى أنان الكثير من وقته وطاقته بدعم واضح من الدول الغربية، ودعت لاحترام التباين الثقافى والعقائدى واللغوى.

ورأت قرارات الجمعية العامة في العولمة لا مجرد ظاهرة اقتصادية ومالية وتكنولوجية بل تحدياً يدعو لتبنى الاعتماد المتبادل بين البشر،



وقد ركزت القرارات بالذات على دعوة الحكومات للتدرج فى المناهج الدراسية ببلادها ما من شأنه احترام التعدد الحضارى والثقافى واللغوى وتدريس إنجازات الحضارات الأخرى بما يدعم جهود الفهم والاعتراف المتبادل فيما بين الحضارات والثقافات.

وقد اتسق التكليف الصادر لفريق الخبراء الذى أعد تقرير السكرتير العام للجلسة الخاصة للجمعية العامة فى نوفمبر ٢٠٠١ بشأن حوار الحضارات مع ما ذكرناه عن مضمون التقارير السنوية للسكرتير العام للجمعية العامة ومع مضمون القرارات السنوية للجمعية العامة منذ عام ١٩٩٨ مع التركيز على اعتبار التنوع سمة أصيلة لعالمية الفلسفة التى أنشأت الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وكونه مجسداً فى قيم حواها ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق أخرى للمنظمة الدولية، كما حمل هذا التكليف مفاهيم يمكن وصفها بالغموض مثل المسئولية الفردية فى إطار الأنساق الجديدة للعلاقات الدولية ومدى إمكانية محاسبة الأفراد فى العلاقات الدولية، وهو الأمر الذى أثار بعض المخاوف بشأن محاولة الربط بين حوار الحضارات من جهة ومفاهيم جديدة يحاول البعض تمريرها وتقنينها والترويج لها داخل الأمم المتحدة مثل «الدبلوماسية الوقائية» و«حق التدخل» وتقييد مفهوم السيادة وغير ذلك من جهة أخرى؛ مما دفع دولاً من العالم الثالث إلى السعى لإجلاء هذا الغموض واستجلاء الأمور تحسباً لأية مفاجآت غير سارة.

إلا أن الثابت هو أن دعوة الجمعية العامة للقيام بأنشطة عبر العالم فى مجال تشجيع الحوار بين الحضارات لاقت صدى إيجابياً سواء من



الحكومات أو المنظمات الإقليمية أو غير الحكومية أو المؤسسات الأكاديمية، دون إنكار الدور الهام لمنظمات دولية، خاصة منظمة المؤتمر الإسلامي ووكالات دولية متخصصة مثل اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة)، سواء في شكل موائد مستديرة أو ندوات أو مناظرات أو ورش عمل أو فرق بحثية. كذلك تلقى الصندوق الاستثماري الذى أنشأه السكرتير العام للأمم المتحدة عام ١٩٩٩ للحصول على موارد من خارج الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمويل أنشطة الحوار بين الحضارات مساهمات مالية وعينية من حكومات ومؤسسات أكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية عبر العالم.

وتبقى مسألة إيجاد آلية لمتابعة تشجيع الحوار بين الحضارات وهى مازالت محل خلاف فيما بين الدول المختلفة، خاصة أن هناك دعوة من عدد من الدول والمنظمات لضمان وجود لجنة دائمة سواء داخل الأمم المتحدة أو اليونسكو لتعميق حوار الحضارات مفهوماً وممارسة عبر الترويج له فكريًّا وفنيًّا وأدبيًّا؛ لأن إنشاء مثل هذه الآلية سيضمن عدم تحول عام ٢٠٠١ إلى مجرد «ذكرى» لحوار الحضارات اقتصرت على مجرد إلقاء كلمات وتسجيل مواقف وعرض لأنشطة تمت وانتهت دون استمرارية فى النتائج ومتابعتها.

ويبقى أخيراً فى هذا الجزء ضرورة ذكر المائدة المستديرة التى نظمتها اليونسكو على هامش القمة الألفية للأمم المتحدة فى ٥ سبتمبر ٢٠٠٠، وضمّت عدداً مختاراً من رؤساء الدول والحكومات ووزراء

الخارجية والمفكرين، كان من بينهم الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى ووزير خارجية مصر السابق عمرو موسى وما شكلته من إسهام فى حوار الحضارات على الأقل من جهة التعريف به والترويج والدعاية له.

كما نشير إلى ما ذكره السكرتير العام للأمم المتحدة فى كلمة له فى ٥ فبراير ٢٠٠١ من أن هدف حوار الحضارات يجب أن يكون البحث عن المعايير والقيم المشتركة وتعزيزها، وليس السعى لمضاعفة أوجه الخلاف والصراع، والسعى للتعايش السلمى. وضرب كوفى أنان مثلاً بمنطقة الشرق الأوسط، موضحاً أن حوار الحضارات يمكن أن يساعد أطراف الصراع على التوصل للسلام، بدون أن يذكر تفاصيل ما يعنيه وكيفية تنفيذه.

وإذا ما انتقلنا من مستوى الاتجاهات العامة التى جسدتها قرارات الجمعية العامة وتقارير السكرتير العام إلى مستوى التعرف على التباينات فيما بين الدول من قراءة بياناتها العلنية والرسمية عند مناقشة بند حوار الحضارات فى الجمعية العامة يمكن لنا رصد ما يلى من تباينات: فإيران سعت إلى إبراز أن رئيسها كان وراء إطلاق مبادرة إقامة عام لحوار الحضارات عام ١٩٩٧ وتوظيف ذلك فى إطار سياستها الخارجية للانفتاح على العالم وكسر محاولات عزلها أو فرض المقاطعة عليها وإعادة الاندماج فى النظام الدولى من موقع الند والشريك المساوى ودون تقديم تنازلات.

ومن جانبها، أبرزت دول الاتحاد الأوربى أهمية احترام التعددية الثقافية داخل المجتمعات وليس فقط فيما بينها، وربطها بحقوق الإنسان وكرامته وبالمساواة بين الرجل والمرأة، وتؤكد على إيجابية ما تتيحه ثورة المعلومات والاتصالات من فرص للتفاعل الحضارى، مع الإقرار بالمساواة بين أطراف الحوار.

كما يتضح موقف دول ذات حضارات عريقة ترفض مساواة حول الحضارات بحوار الأديان، خاصة فى حالة معاناة بعض هذه الدول من حساسيات أو صراعات دينية داخلها. وأجمعت عدة دول على التحذير من مخاطر التطرف القومى والدينى والعرقى على حوار الحضارات، وتحاول بعض الدول الغربية انتهاز فرصة حوار الحضارات كمدخل لتمرير قبول عالمى لعالمية قيم التعددية والديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان.

كما أن بعض الدول تستغل الموضوع كعملية للهجوم على الإسلام كدين وحضارة وممارسات بما لا يعكس الحساسية اللازمة تجاه مشاعر المسلمين خاصة أن الموضوع الأصلى هو السعى للحوار وليس للصدام، كما يعكس مثل هذا الهجوم أحيانًا كثيرة جهلاً بحقيقة الإسلام وجوهر العالمية.

وخلال مناقشة بند حوار الحضارات بالجمعية العامة للأمم المتحدة ظهرت أيضًا آراء تتحدث عن العولمة الثقافية ووجود حضارة إنسانية عالمية واحدة، سواء تحدثت هذه الآراء عن هذه المسألة باعتبارها واقعًا يجب التعامل معه أو باعتبارها أمرًا مرغوبًا فيه لكونه يضمن التفاهم



بديلاً عن الاختلاف والمواجهة. والمقصود بالحضارة الواحدة نظام حياة شامل ونمط تفكير وسلوك. إلا أن البعض وعى خطورة الترويج لهذا المفهوم كأمر مسلم به؛ نظرًا لما يعنيه هذا من فرض تلك الحضارة الواحدة على المتلقين فهمًا للثقافات والحضارات الأخرى قد يتصف بالسلبية وعدم الدقة أو حتى عدم الصحة على الإطلاق مثل نقل صورة المسلمين كإرهابيين وإنكار الإسهام التاريخى الذى قدمته الحضارة الإسلامية لتطور الحضارة الإنسانية فى العصور الوسطى وحفظها وتطويرها لإنجازات الحضارتين الرومانية واليونانية وما طرحته من أفكار جديدة تدعو للتسامح واحترام مقدسات الآخرين.

ويوجد شبه إجماع – مع استثناءات قليلة – على ضرورة «أنسنة العولمة» حتى تتحقق الاستفادة المتبادلة فيما بين مختلف الحضارات. وكذلك إجماع تام على أن فشل مسعى الحوار بين الحضارات سيؤدى بالبشرية إلى العودة إلى زمن البربرية وحكم الغاب ولو فى ثوب عصرى.

هذا، وقد اتسم النقاش العام حول موضوع الحوار بين الحضارات فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل عام خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١ بالإجماع على إيجابية التنوع الثقافى كعامل إثراء لتقدم البشرية، وضرورة تفعيل الحوار بين الحضارات، خاصة فى ضوء الهجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتأكيد إدانة الإرهاب ومواجهته عبر تدعيم الحوار ونبذ الصراع أو إلصاق تهمة الإرهاب بحضارة بعينها مثل الحضارة الإسلامية، وإبراز أهمية الدور المحورى للأمم المتحدة فى حوار الحضارات

وربط الحوار بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان، والأخذ فى الاعتبار بالتعددية الحضارية والثقافية وتجنب ادعاء حضارة واحدة بالتفوق أو الرغبة فى الهيمنة على بقية الحضارات، والإعراب عن التقدير لدور اليونسكو فى حوار الحضارات وربطه بصياغة منظومة جديدة للعلاقات الدولية.

ودعت الوفود إلى احترام المعتقدات الدينية للشعوب واحترام الكرامة الإنسانية ومبادئ العدالة، ورفض أن يعنى الإيمان بمبدأ وحدة الحضارة العالمية فى ضوء العولمة ذوباناً للفوارق بين الحضارات بل اعتبار خصوصية كل حضارة مصدر ثراء لمسيرة الإنسانية. وتحدثت عدة وفود - بما فيها وفود غير إسلامية - دفاعاً عن الإسلام كدين سلام وتسامح وأمان وداعية للحوار بين الحضارات والتفاعل والتقارب بين الشعوب فى ضوء عالمية الإسلام ورفضه للتطرف والانغلاق على الذات أو العداء تجاه الحضارات الأخرى.



جامعة الدول العربية
ودعوة حوار الحضارات والثقافات

كان للمجموعة العربية مداخلة جماعية فى أول دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة تناقش موضوع حوار الحضارات، وهى الدورة ٥٤ للجمعية العامة، وتحديدًا فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٩؛ حيث ألقى وفد قطر بيانًا باسم المجموعة العربية عرض فيه الموقف العربى من الحوار بين الحضارات الذى يستند على إيمان الدول العربية بحوار الحضارات ونبذها للصراع بين الحضارات، والدور الرائد للحضارة العربية الإسلامية فى إثراء الحضارة الإنسانية؛ حيث شكلت إنجازاتها فى مجالات العلوم والفنون جسرًا من الإبداع ربط الحضارة القديمة بالعصر الحديث والذى أوصل إلى الإنجازات الحالية التى هى تراث مشترك للإنسانية، والتحديات التى تطرحها ظاهرة العولمة فى ضوء طغيان القوة وعدم الاعتراف بالآخر ومحاولة الهيمنة عليه؛ وبالتالى تهديد الهوية القومية والخصوصية الثقافية للشعوب والأمم الأخرى.

وأكد البيان ضرورة تفادى تلك التحديات وما تحمله من مخاطر عبر حوار للحضارات يقوم على المساواة والعدل والتنوع والسلام وعلى أساس ثقافة السلام القائم على العدل والتسامح. وأوضح البيان أن تحقيق الحوار يجب أن يستند إلى إزالة أشكال الاحتلال الأجنبى والهيمنة واحترام سيادة الدول ووحدتها الإقليمية واستقلالها السياسى وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، فلا تسامح مع بقاء الاحتلال

والعدوان، كما يجب أن يستند إلى إزالة العقبات التى تعوق إعمال حق الشعوب فى تقرير المصير، وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها وعدم جواز اكتساب أراضى الغير بواسطة الحرب. وهكذا ربط البيان بين حوار الحضارات وثقافة السلام من جهة ونضال الدول العربية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة للأوضاع فى الشرق الأوسط، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية، وكذلك التأكيد على محورية دور الأمم المتحدة فى حوار الحضارات من جهة أخرى.

إلا أن جامعة الدول العربية دخلت متأخرة نسبيًا فى مجال حوار الحضارات، ولم يحدث ذلك إلا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتخوف العديد من الدول العربية من تعرضها لضربات من قبل الولايات المتحدة وحلفائها عقب الانتهاء من ضرب أفغانستان، كما أن مجمل الدول العربية بدأت تدرك مخاطر الربط بين العروبة والإسلام من جهة والإرهاب من جهة أخرى وما صاحب ذلك من محاولات سياسية وإعلامية وثقافية فى الغرب للتعريض بالحضارة العربية الإسلامية، بالإضافة إلى المخاطر التى بدأت تواجه الجاليات الإسلامية وذات الأصول العربية، المقيمة فى البلدان الغربية وغيرها من الدول غير الإسلامية وتعرضها لبوادر معاملات تمييزية والدعوة إلى تقنين تلك المعاملات من قبل بعض القطاعات ذات التوجهات الشوفينية فى الدول الغربية وغير الإسلامية، والانعكاسات المحتملة لذلك كله على المدى المتوسط والبعيد على العلاقات السياسية بين الدول العربية والإسلامية من جهة وبقية المجتمع الدولى من جهة أخرى.

وأخيرًا، وعت الدول العربية ضرورة القيام بجهد داخل هذه الدول ذاتها لمواجهة مروجي التفسيرات المتطرفة أو المتشددة أو الجامدة للإسلام والترويج بالمقابل للفكر الإسلامى المستنير والمنفتح تجاه الآخر وثقافاته وأفكاره وتجاربه المعاشة.

وقد جاء التحرك العربى ممثلاً فى اجتماع عقده وزراء الخارجية العرب على هامش الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامى بالدوحة يومى ٨ و٩ أكتوبر ٢٠٠١، ناقشوا خلاله هذه المسائل، وأقروا مبادرة طرحها أمين عام الجامعة للدعوة لتجمع فكرى عربى فى إطار الجامعة يشارك فيه المثقفون والأكاديميون والمفكرون العرب من مختلف الدول والمراكز البحثية العربية داخل وخارج الوطن العربى لبلورة صيغة عملية ومحددة تشمل سبل مواجهة الحملة ضد العرب والمسلمين وتصحيح مصادر الخلل الفكرى والثقافى داخل العالم العربى وصورة العرب والمسلمين فى الخارج.

وبالفعل أعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ورقة عمل؛ تحضيرًا للتجمع الفكرى الذى أقره اجتماع الدوحة والذى عقد بنهاية نوفمبر فى مقر الجامعة بالقاهرة. وتناولت مقدمة هذه الورقة النظرة السلبية ومحاولات التشويه فى الغرب للهوية العربية والثقافة الإسلامية، واعتبرت هذه النظرة مستمرة منذ قرون عديدة، وإن فترت هذه النظرة - أو ربما التعبير عنها - خلال المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية إبان الحرب الباردة، ثم عادت للبروز فى العقد الأخير؛ حيث تم الترويج للصراع والصدام بين الإسلام والغرب،

وساعد على ذلك آراء متشددة صدرت من أفراد وجماعات داخل العالم الإسلامى وممارسات اتسمت بالعنف والإرهاب قامت بها جماعات محسوبة على الإسلام، وكذلك ممارسات متخلفة تتم داخل مجتمعات المسلمين أو أحياناً بواسطة بعض حكوماتهم. وأدى كل هذا إلى إلقاء تبعة وقوع أعمال إرهابية فى أى مكان فى العالم على عاتق العرب والمسلمين فى مجملهم. وتأكدت هذه النظرة للعروبة والإسلام بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى نيويورك وواشنطن، وانعكس ذلك على العرب والمسلمين المقيمين فى أوربا وأمريكا وصار له تأثيره على المفكرين والكتاب ووسائل الإعلام ودوائر صنع القرار فى الغرب.

وقد اقترحت ورقة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية صياغة برنامج عمل براجماتى النزعة يقبل التنفيذ العاجل مع إجراءات أخرى قابلة للتحقيق على المدى البعيد بهدف شرح تاريخ وإسهام الحضارة العربية الإسلامية ودورها فى إثراء الحضارة الإنسانية وتقدم مسيرة البشرية وتصحيح المفاهيم المغلوطة عن العروبة والإسلام ديناً وثقافة وحضارة فى خارج العالم الإسلامى، خاصة فى الغرب، وكذلك بلورة إجراءات تصحيحية داخل الساحة العربية وعلى الصعيد الثقافى بما يماثل ثورة ثقافية فى تقديم بديل لما يتم الترويج له أحياناً باسم الإسلام وهو من قبيل التشدد والتزيد.

وتضمن برنامج العمل المقترح خطوطاً إرشادية تؤخذ فى الاعتبار عند صياغة الخطاب العربى والإسلامى على أساس نظرة الإسلام للبشر جميعاً باعتبارهم متساوين دون تمييز أو عنصرية، ونظره للآخر



على أساس الاحترام المتبادل، والإطار الأخلاقى الذى يحكم المعاملات الدولية من منظور الإسلام، أى معاملات الدول الإسلامية مع غيرها من الدول سواء فى زمن الحرب أو السلام، وكذلك إبراز دعوة الإسلام للتعاون بما يتجاوز مجرد التعايش أو ما يجرى الترويج له فى الغرب حاليًا من قيمة «التسامح» باعتبارها أقصى ما يمكن الوصول إليه، وأخيرًا اقترح برنامج العمل توعية الغرب عبر مخاطبته باللغة الفكرية والسياسية والثقافية والإعلامية التى يفهمها، وتعريف الغرب بحقائق ودوافع ومشكلات العالمين العربى والإسلامى.

وتضمن برنامج العمل الذى تحدثت عنه ورقة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعدًا مؤسسيًا، حيث تحدث عن ترتيب مؤسسى للقيام بخطة للتحرك والعمل عبر التنسيق فيما بين كل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى والأمم المتحدة، أو بشكل أكثر تحديدًا بين القطاعات المعنية بالثقافة داخل المنظمات الثلاث، أى اليونسكو والإسيسكو والإيليسكو. وعلى صعيد آخر، دعت الورقة لتجميع مثقفى العرب والمسلمين معًا بغرض صياغة مشروع شامل للحوار بين الحضارات وإدماج المراكز الأكاديمية والبحثية العربية والإسلامية والمغتربين العرب خارج أوطانهم فى هذا الجهد، مما يمهد فى مرحلة لاحقة لعقد لقاءات مع مثقفين وإعلاميين ورجال سياسة ورجال أعمال ومنظمات غير حكومية ومؤسسات مجتمع مدنى من الغرب، وتوجيه رسالة إعلامية حضارية تتصف بالاستمرارية إلى الغرب بلغاته، وتمويل إقامة كراسى لدراسة الحضارة العربية الإسلامية فى جامعات مختارة وهامة فى مختلف

أنحاء العالم، وأخيراً تكليف شركات ومؤسسات إعلامية معنية بالعلاقات العامة للقيام بحملة لصالح العرب فى الغرب. ويتضح هنا تركيز الورقة على الغرب بشكل خاص كهدف بين مختلف الدول غير الإسلامية. ولم تغفل ورقة العمل التى أعدتها أمانة جامعة الدول العربية إبراز الحاجة لشن حملات توعية وتنوير على الساحة الثقافية داخل الدول العربية مطالبة بتطوير مناهج التعليم وأساليب العمل الثقافى فى هذه الدول بما يرسخ قيم حوار الحضارات وتفاعلها ونبذ الجمود والعنف والتعصب.



منظمة المؤتمر الإسلامى
وحوار الحضارات والثقافات والأديان

شكلت منظمة المؤتمر الإسلامى فريق خبراء حكوميين، بدأ عمله منذ فبراير ٢٠٠٠ -حيث صدر فى مايو ١٩٩٩ إعلان طهران للحوار بين الحضارات الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامى ثم ولاية صادرة له عن اجتماع وزراء خارجية الدول أعضاء المنظمة الذى عقد بواجادوجو فى يونيو ويوليو ١٩٩٩ - وأنهى عمله فى سبتمبر ٢٠٠٠ بتقرير تضمن برنامج عمل تنفيذى.

وقد أكد برنامج العمل التنفيذى الذى أقره الخبراء الحكوميون وحدة البشر ومسئوليتهم المشتركة عن إعمار الأرض وإشاعة العدل والسلام بها، ودور كافة الشعوب والحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فى نشر روح التفاعل والتواصل والترويج لثقافة الحوار والتسامح باعتبار ذلك البديل الوحيد للمواجهة والصراع وثقافة الانفراد واستعباد الآخرين، كما أن من شأن الحوار تسهيل تبادل المعارف والخبرات فيما بين الحضارات فى التعامل مع مختلف المشكلات وتجنب تكرار الأخطاء. وعكس البرنامج وعيًا بالتحولات الناتجة عن ثورة المعلومات والاتصالات وظاهرة العولمة وتأثيرها على العلاقات الدولية وما أدت إليه من سقوط للحواجز فى ميادين التجارة والاقتصاد وتبادل السلع والخدمات وحركتها على النطاق العالمى، بالإضافة إلى تأثيرها على الثقافات والقيم الإنسانية، وإدراك

أن هذه الآثار تنقسم إلى ما هو إيجابى يخدم قضايا العدل والسلام والمساواة، وما هو سلبى يحتاج إلى علاج جماعى.

ودعا برنامج العمل التنفيذى للخبراء الحكوميين إلى عقد لقاءات بين المتخصصين فى الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى من مختلف الثقافات وتشكيل لجان مشتركة فيما بينهم لإشاعة الإيمان الحقيقى بالتعددية بديلاً عن الهيمنة فى المجال الدولى بما يترجم التنوع الإنسانى والمساواة فى الحقوق بين جميع الشعوب والأمم، وضرورة أن ينعكس ذلك فى شكل المشاركة فى صنع القرارات داخل الدول وعلى المستوى الدولى لتحقيق المصالح الجماعية والأمن المشترك، وتثبيت مبدأ العدل محلياً ودولياً كضمان للاستقرار، بما فى ذلك إعادة النظر فى الإطار القانونى والسياسى الدولى القائم فى إطار الأمم المتحدة ليكون أصدق تمثيلاً وفاعلية وأسرع استجابة لمواجهة الأزمات الإنسانية وإقرار معايير متفق عليها لهذه الاستجابة، وتبادل المعلومات والخبرات حول سبل دعم وحماية حقوق الإنسان على المستوى العالمى وحول إرساء مبادئ الشفافية والعلانية والمسئولية والخضوع للقانون فى الحكم وأجهزته المختلفة. ولم يغفل برنامج العمل التنفيذى أهمية وضع تصور لنظام أمنى عالمى جديد يضمن إزالة أسلحة الدمار الشامل وبناء مؤسسات تزرع الثقة فى مجالات الأمن والتسلح.

وعلى الصعيد الاقتصادى، دعا برنامج العمل للتعريف بالتنمية الشاملة والمستدامة بما يتجاوز النشاط الاقتصادى ليحقق نمواً إنسانياً

شاملاً ورفاهية الفرد وتماسك المجتمع واستقراره، وإلى تكثيف جهود جماعية من الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدنى لمكافحة مشكلة الفقر، ولإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد تزال فيه الحواجز التى تعوق حركة الأفراد والسلع والخدمات، ولكنه يراعى مصالح الشعوب النامية التى تحتاج لمرحلة انتقالية للتكيف مع متطلبات المنافسة المفتوحة، مما يستلزم التعاون مع المنظمات الدولية الاقتصادية والمالية لتقليل الهوة بين الأغنياء والفقراء فى العالم والتى تهدد السلم والأمن الدوليين وتحول دون مشاركة فعالة للدول الفقيرة فى إدارة نظام اقتصادى عالمى عادل، وكذلك بحث سبل حيازة الدول النامية لوسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا الرقمية DIGITAL TECHNOLGY لتسهيل إدماجها فى الاقتصاد العالمى، وأقلمة مناهج الجامعات والتشريعات مع احتياجات الأوضاع الاقتصادية الراهنة بما فى ذلك موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية، وأخيرًا التوصل لمبادرات لتصفية مشكلة مديونية الدول النامية فى إطار الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات والصناديق الدولية والإقليمية المعنية وبمشاركة القطاع الخاص، ومساعدة هذه الدول على بناء بنيتها الأساسية. وهكذا نرى أن الخبراء لم يعترضوا على اندماج الدول الإسلامية فى النظام الرأسمالى العالمى وإنما طالبوا فقط بتحسين شروط وظروف هذا الاندماج، وهو الأمر الذى يعيد إلى الواجهة الجدل القديم المتجدد بشأن مدى قرب ما يطلق عليه الاقتصاد الإسلامى من الاقتصاد الرأسمالى أو بعده عنه وقربه من الاقتصاد الاشتراكى أو بعده عنه.



وعلى الصعيد الثقافى، دعا برنامج العمل التنفيذى إلى تشجيع السياحة الثقافية للتعرف المباشر على ثقافة الآخرين وتعريفهم بالثقافة الإسلامية، واكتشاف ما هو مشترك بين الثقافات المختلفة دون المساس بالخصوصية الثقافية لكل شعب، وإدماج ثقافة الحوار فى المناهج الدراسية وتخليصها من مظاهر التعريض أو التحريض على الثقافات الأخرى وتشويهها، وترويج المؤسسات الثقافية الحكومية والخاصة لثقافة الحوار والتسامح والاعتراف بالتعددية الثقافية، مع تبادل الزيارات بين الفرق الفنية وتنظيم مهرجانات ثقافية دورية، وعقد دورات رياضية ومنافسات علمية واستثمار ظاهرة الهجرة الجماعية لأبناء الثقافة الواحدة إلى دول أخرى لإيجاد جسور تواصل ثقافى مع ما يستتبعه ذلك من التعريف بحقوق الأقليات الثقافية وحمايتها بما يضمن لأفرادها الاحتفاظ بهويتهم الثقافية ويحقق التوازن بين اندماجهم بالمجتمعات التى استقروا فيها ومواجهة ذوبانهم فى ثقافة تلك المجتمعات. وشجع البرنامج تبادل الخبرات فى مجال محو الأمية لتحقيق امتداد الثقافة من النخبة إلى الجماهير بما يضمن مشاركتها فى الحياة العامة، مع تيسير تعلم اللغات المختلفة، خاصة تلك التى جرى تهميشها وما يتصل بذلك من تنشيط حركة الترجمة لأهم المؤلفات عن الثقافات المختلفة والحث على التوءمة بين الجامعات فى مختلف البلدان لتوثيق الصلات الإنسانية والعلمية بين العلماء والباحثين.

وعلى الصعيد الإعلامى، دعا برنامج العمل إلى مدونة سلوك إعلامى بما يتضمن توظيف قدرة التأثير لدى وسائل الإعلام لتقديم نماذج حية للحوار بين علماء ينتمون لثقافات مختلفة، ويضمن



الالتزام بالموضوعية والحياد عند تناول «الآخر» وعدم تلوين الحقائق بما يشوه صورة الآخرين، وتبادل المواد الإعلامية للتعريف بثقافة الآخرين وأسلوب حياتهم وبما يعين على اكتشاف عناصر الاتفاق، وتبادل الزيارات بين ممارسى النشاط الإعلامى فى المؤسسات الحكومية والخاصة وإقامة مواقع متعددة اللغات على شبكة الإنترنت للحوار بين الحضارات.

وفى المجال البيئى، تحدث برنامج العمل التنفيذى عن توظيف حوار الحضارات لتبادل المعارف والخبرات فى مجال حماية البيئة والتنبيه إلى الأخطار التى تهدد الدول المتقدمة والنامية من جراء تدهور البيئة وتلوثها ومصادر هذا التلوث، وخاصة تبادل الخبرات فى مجال التنبؤ المبكر بالتلوث الإشعاعى، وكيفية التصرف فى النفايات النووية والصناعية، وحث الحكومات والمؤسسات على التوفيق بين متطلبات التنمية واعتبارات الحفاظ على البيئة وصياغة ميثاق عالمى يحدد واجبات البشر تجاه البيئة.

وأخيرًا، فى المجال الاجتماعى، دعا البرنامج إلى حوار واسع حول قضايا العدل الاجتماعى ومكافحة الظلم والحرمان، ورعاية مؤسسة الأسرة من التفكك والانهيار فى ضوء الأوضاع الاقتصادية الجديدة وتغير أنماط الحياة والسلوك، ودراسة المتغيرات القيمية فى المجتمعات المختلفة وصولاً إلى الترويج لقيم التواصل بين الأجيال والصدق والأمانة والرفق والوفاء بالوعود والعلم وإتقان العمل والإحساس بالزمن واحترام الوقت والتنظيم فى العمل، مع مضاعفة

الاهتمام بالأطفال والشباب وتبادل الخبرات فى هذا الشأن، ومحاربة العنف وصياغة منظومة عالمية للأخلاق.

وقد نظمت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإسيسكو) فى يوليو ٢٠٠١ ندوة هامة بالرباط عن حوار الحضارات؛ حيث أكدت إرساء الإسلام لمبدأ الحوار والتفاعل مع الحضارات ضاربة مثالاً فى حركة التواصل الإنسانى لكون الحضارة الإسلامية أساس الحضارة العالمية لقرون طويلة. وأعربت الندوة عن أسفها للتهجم على الإسلام؛ مما نتج عن أعمال مستشرقين ومفكرين غربيين؛ مما ساهم فى إيجاد حاجز نفسى وكرس نظريات حتمية الصراع بين الحضارات وترشيح الحضارة الإسلامية للصراع مع الحضارة الغربية أو الحضارة العالمية التى تحاول العولمة إفرازها كنمط حضارى مهيمن.

ونبهت الندوة –التى كانت أكثر حدة فى تناولها للغرب من تقرير الخبراء الحكوميين للمنظمة– إلى أن مآسى العالم الإسلامى نتجت عن ممارسات الغرب وازدواجية المعايير التى يعامل بها المسلمون سواء بالنسبة لحق الشعب الفلسطينى فى الحرية والعدالة وتقرير المصير أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بحق الشعوب الإسلامية عبر العالم.

إلا أن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى دعا لإزالة الحاجز النفسى بين العالم الإسلامى والعالم الغربى واجتناب ما من شأنه تأجيج صراع الحضارات، وأقر بممارسات خاطئة من جانب جماعات تنسب

نفسها للإسلام؛ مما زاد من توتر علاقة الغرب بالإسلام ودعم حملة وسائل الإعلام التى رمت الإسلام بالعنف واعتبار الجاليات الإسلامية فى الغرب خطرًا على هذه البلدان الغربية. وأشار الأمين العام إلى أن الحضارات التى لديها الجرأة على ممارسة النقد الذاتى لتاريخها وتراثها هى وحدها القادرة على صياغة مستقبلها بروح تواكب التغيير دون التخلى عن الأصالة ودون اعتبار الحوار موقفًا دفاعيًّا أو محاولة لإخراج الآخر من ثقافته أو الاستهانة به، داعيًا للتعاون لمنع العدوان وتجنب شرور الحروب ومظالمها فى ظل وحدة الأصل الإنسانى.

وتبدى الموقف الإيجابى لمنظمة المؤتمر الإسلامى من جهة الانخراط فى موضوع حوار الحضارات بشكل فعال مرة أخرى عبر تناول الاجتماع الوزارى لوزراء خارجية الدول أعضاء المنظمة للموضوع فى دورته الـ ٢٨ التى انعقدت فى باماكو من ٢٥ إلى ٢٧ يونيو ٢٠٠١؛ حيث أصدر الاجتماع قرارًا يؤكد أن الحضارة الإسلامية تقوم على مبادئ التعايش السلمى والتعاون والتفاهم المتبادل والتحاور البناء مع الحضارات والأديان الأخرى على أسس التسامح والعدل والسلام. واعتبر القرار أن الحضارة ليست حكرًا على الدول القوية أو إحداها وأن المنجزات الحضارية تمثل إرثًا جماعيًّا للبشر وأن العولمة تشكل تحديًا يستدعى التكافل البشرى والتنوع الثقافى، ورأى فى الحوار وسيلة لتعميق الوعى بالقيم المشتركة بين الشعوب، وعبر القرار عن التقدير لدور إيران فى مجال طرح مبادرة حوار الحضارات. وأبدى وزراء الخارجية للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى حرصهم على مشاركة لجنة خاصة من الدول أعضاء المنظمة (لجنة العشرة) فى

التفاوض مع المجموعات الجغرافية الأخرى بالأمم المتحدة حول موضوع حوار الحضارات. وطالب الوزراء المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإسيسكو) بإصدار كتاب أبيض وثائقى باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية يضم كافة وثائق حوار الحضارات بالتعاون مع مركز الحوار بين الحضارات بطهران، كما حث البيان على بذل الجهد والتعاون من أجل الحفاظ على المقدسات وعدم الاستهانة بالقيم والمقدسات الإسلامية، وأعرب الوزراء عن التقدير لحاكم الشارقة على ما قدمه من دعم للإسيسكو لتمويل أنشطتها الخاصة بحوار الحضارات.

وجاء الاجتماع الوزارى الاستثنائى لمنظمة المؤتمر الإسلامى بالدوحة فى ٨ و٩ أكتوبر ٢٠٠١ تأكيدًا لذلك. وبالرغم من أن جدول أعمال الاجتماع شمل أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة وتداعياتها وتأثيراتها على العالم الإسلامى، وأيضًا الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، فإن حيزًا هامًا من البيان الختامى للاجتماع تصدى لقضايا ذات صلة بحوار الحضارات. وتضمن ذلك التذكير بدور الحضارة الإسلامية فى إثراء مسيرة البشرية وبالقيم الأساسية لتلك الحضارة من قبول بالآخر وانفتاح عليه واستعداد للتعاون معه والإدانة الصريحة للهجمات التى تعرضت الولايات المتحدة لها فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ باعتبارها منافية لقيم الإسلام السامية والمتسامحة، والتحذير فى ذات الوقت بقوة مما ظهر من حالات اعتداء وتمييز أو تقييد لحريات وحقوق الجاليات الإسلامية المقيمة فى العالم غير الإسلامى، وربط موضوع حوار الحضارات أيضًا بضرورة تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم بين إسرائيل والأطراف العربية

على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والانسحاب من الأراضى العربية المحتلة فى يونيو ١٩٦٧ وفى لبنان (فى إشارة إلى مزارع شبعا) وتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وإنهاء ازدواجية المعايير فى العلاقات الدولية، والتى تمارس بشكل خاص ضد الدول الإسلامية، ورفض التعرض للمدنيين فى الحرب التى كانت الولايات المتحدة قد بدأتها قبل المؤتمر بيومين ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان فى أفغانستان، وأيضًا رفض امتداد الحرب لبلدان إسلامية أخرى. وتزامن ذلك مع حث على الحوار مع الغرب على المستويات السياسية والأكاديمية والإعلامية، خاصة مع القوى المتعاطفة مع الحضارة الإسلامية والمتفهمة لها على أساس احترام الآخر وضرورة ألا تتحول العولمة إلى محاولة حضارة واحدة فرض هيمنتها على بقية الحضارات، مع ضرورة أن يتم الحوار فى إطار الأمم المتحدة كأساس وضرورة التزام وسائل الإعلام فى الغرب الموضوعية عند تناول الإسلام والمسلمين وحضارتهم.

أما المرحلة الأخيرة والأكثر تقدمًا فى مواقف الدول الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامى فكانت تقديم المجموعة الإسلامية لدى الأمم المتحدة فى نيويورك لمشروع قرار خاص بالحوار بين الحضارات للعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخاصة المكرسة لهذا الشأن والتى كان مقررًا لها ٣ و٤ ديسمبر ٢٠٠١، وتم تبكيرها فى ضوء أحداث ١١ سبتمبر لتصبح يومى ٨ و٩ نوفمبر ٢٠٠١. وسنتوقف بقدر من التفصيل أمام مشروع

القرار هذا؛ نظرًا لشمولية تناوله ودخوله فى تفصيلات الأمور. وتضمن مشروع القرار هذا ثلاثة أجزاء: الديباجة، الأهداف والمبادئ المشتركة، برنامج العمل.

وشملت فقرات الديباجة إعادة تأكيد مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة لتطوير علاقات صداقة فيما بين الأمم تقوم على احترام الحقوق المتساوية للشعوب وحقها فى تقرير المصير، وأهداف تعزيز السلم والتعاون الدوليين لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدولية، ولتشجيع احترام حقوق الإنسان بدون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين، وأشارت الديباجة إلى ضرورة التزام كافة دول العالم بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لأى دولة بما لا يتفق مع أهداف الأمم المتحدة، والتزام الدول أيضًا بتنفيذ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان باعتباره معيارًا مشتركًا لكافة الشعوب والأمم وكمصدر للمزيد من تعزيز وحماية حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية والثقافية، بما فيها الحق فى التنمية. وأوضحت فقرات الديباجة أن كافة الحضارات تؤكد وحدة وتنوع البشرية فى آن واحد وأن إثراء هذه الحضارات جاء عبر الحوار مع الحضارات الأخرى، وأنه بالرغم من عوائق التعصب والعدوان فإن التفاعل الإيجابى عبر التاريخ كان السمة المميزة للعلاقة فيما بين الحضارات، مع تأكيد أن الإنسانية الواحدة تجمع كل الحضارات، وبالتالى فإن إنجازات هذه الحضارات هى إرث مشترك للبشرية.



وقد استعانت فقرات الديباجة بمشروع القرار بالإشارة الواردة فى إعلان الدورة الألفية للجمعية العامة للأمم المتحدة والصادر فى ٨ سبتمبر ٢٠٠٠ بأن التسامح هو أحد القيم الأساسية فى العلاقات الدولية فى القرن الحادى والعشرين، بما فى ذلك الاحترام المتبادل لتعدد الثقافات والعقائد واللغات دون قمع للخلافات سواء داخل المجتمعات أو فيما بينها، بل اعتبار هذه الخلافات مصدر ثراء، وكذلك ربطت بين حوار الحضارات وثقافة السلام التى كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تبنت إعلان وبرنامج عمل بشأنها عام ١٩٩٩ فى دورتها الـ ٥٤.

وقد لاحظت المجموعة الإسلامية فى ديباجة مشروع القرار المشار إليه - وبشكل إيجابى- أن العولمة تعزز التفاعل بين الحضارات ولا تقتصر على كونها عملية اقتصادية ومالية وتكنولوجية، بل إنها تمثل تحدياً للحفاظ على التنوع الثقافى والفكرى للإنسانية، واعتبرت الحوار بين الحضارات قادراً على تحسين الوعى بالقيم المشتركة فيما بين البشر، وأقرت بأن حقوق الإنسان تنبع من الكرامة المتأصلة بالضرورة فى كل إنسان، وبالتالى فهى عالمية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، علماً بأن الإنسان يبقى محور موضوع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبالتالى يجب أن يكون المستفيد الرئيسى منها والمشارك الفعال فى تحقيقها.

وأعادت الديباجة تأكيد أن لكافة الشعوب الحق فى تقرير المصير عبر تحديد وضعهم السياسى ومتابعة مسار التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بالشكل الذى تقرره هذه الشعوب، واعتبار حماية حرية الرأى والتعبير واحترام الإرث الثقافى للآخرين والالتزام بالاستماع

لهم والتعلم منهم، كلها شروط أساسية للحوار اللازم لتحقيق التقدم الإنساني، وأبرزت أن التسامح واحترام التنوع وحماية حقوق الإنسان هي أهداف مترابطة، كما أن من شأن تعزيز حقوق المرأة ودورها دعم هذه الأهداف.

ودعت فقرات الديباجة كافة الدول لضمان حماية واحترام أماكن العبادة الدينية - وهو مطلب تاريخي وتقليدي للمسلمين عبر الأزمنة والعصور- وفي نفس الوقت دعت للبحث عن أرضية مشتركة بين الحضارات المختلفة لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه الإنسانية، ورحبت بجهود الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية وحتى الأفراد لتعزيز التفاهم عبر الحوار البناء بين الحضارات.

أما الجزء الثاني من مشروع القرار الذي قدمته منظمة المؤتمر الإسلامي ممثلة في المجموعة الإسلامية في الجمعية العامة للأمم المتحدة فتتعلق بالأهداف والمبادئ والمشاركين، وهو جزء اعتبر في مقدمته أن حوار الحضارات هو عملية تدور داخل كل حضارة وفيما بين الحضارات على أساس وجود رغبة جماعية للتعلم والمشاركة في القيم الأساسية وإثراء المفاهيم.

ويهدف الحوار لتحقيق أهداف كثيرة من بينها تعزيز العدالة والمساواة والتسامح، وزيادة الفهم والاحترام المتبادل بين الحضارات، وتحديد أرضية مشتركة بين الحضارات لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه القيم الإنسانية وحقوق الإنسان وإنجازات المجتمعات البشرية، وحماية حقوق الإنسان وإثراء الفهم

المشترك لها، وتنمية فهم أفضل للمعايير الأخلاقية المشتركة والقيم الإنسانية العالمية، وتعزيز احترام التنوع الثقافى.

كما أن إنجاز تلك الأهداف يتطلب الالتزام الجماعى بمبادئ كثيرة من بينها الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، خاصة الحق فى الكرامة والحقوق المتساوية للرجال والنساء والأمم، وتنفيذ الالتزامات فى ظل ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان، واحترام مبادئ العدالة والقانون الدولى، والإقرار بالتنوع الثقافى كخاصية أساسية للمجتمع البشرى ومصدر إثراء للتقدم المادى والروحى للبشرية، والإقرار بحق كافة الحضارات فى الحفاظ على إرثها الثقافى وتطويره والالتزام بالتعاون والتفاهم على آليات لتعزيز القيم المشتركة، وتعزيز مشاركة الأفراد والشعوب والأمم فى عملية صنع القرار على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

واعتبر مشروع القرار أن الحوار بين الحضارات يمثل إسهاماً هاماً لتحقيق تقدم فى مجالات تعزيز بناء الثقة على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، وتعزيز المعرفة والفهم المتبادلين فيما بين مختلف المجموعات الاجتماعية والثقافية والحضارات، بما فى ذلك مجالات الدين والتعليم والمعلومات والعلوم، ومواجهة تحديات السلم والأمن الدوليين، وحماية حقوق الإنسان وبلورة معايير أخلاقية مشتركة، ويجب أن تكون المشاركة فى حوار الحضارات مفتوحة لكافة الشعوب، وللعلماء والمفكرين والفنانين والإعلاميين والشباب ومؤسسات المجتمع المدنى وكافة المنظمات غير الحكومية. ودعا

مشروع القرار الحكومات والأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية والإقليمية إلى تعزيز وتشجيع وتسهيل الحوار بين الحضارات والترويج لثقافة هذا الحوار، ودعا أجهزة الإعلام على الصعيد العالمى إلى تعزيز فهم أكبر فيما بين الحضارات والثقافات المختلفة.

أما الجزء الثالث والأخير من مشروع قرار المجموعة الإسلامية فتناول برنامجًا للعمل اشتمل بدوره على دعوة الدول والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدنى إلى الأخذ فى الاعتبار عناصر عديدة كوسائل لتعزيز حوار الحضارات فى إطار الموارد المتاحة والمساهمات الطوعية. وهذه العناصر هى تشجيع التفاعل بين الأفراد والمثقفين والفنانين من مجتمعات وحضارات مختلفة، وتعزيز الزيارات المتبادلة والاجتماعات بين الخبراء والفنانين المنتمين إلى حضارات متباينة فى مجالات عديدة بحثًا عن أرضية مشتركة بين هذه الحضارات وللتعرف على ثقافات الآخرين، وتنظيم مؤتمرات لتعزيز الفهم المتبادل والتسامح والحوار بين الحضارات، وتنظيم مسابقات علمية ورياضية لزيادة التفاعل بين الشباب المنتمين لحضارات مختلفة، وتشجيع ترجمة ونشر الأدبيات الأساسية التى تمثل الحضارات، وتعزيز السياحة الثقافية.

كما دعا برنامج العمل إلى إدخال برامج دراسة الحضارات فى المناهج الدراسية، بما فى ذلك تدريس اللغات والتاريخ والفكر السياسى والاجتماعى للحضارات المختلفة وتبادل المنح فيما بين الأساتذة، وتعزيز البحث لتحقيق فهم موضوعى لخصائص كل ثقافة وحضارة



والخلافات فيما بين الحضارات والسعى لبناء فهم إيجابى فيما بينها، وتوظيف تكنولوجيا الاتصالات لنشر الحوار والتفاهم والتعريف بالأحداث التاريخية التى تعكس الحوار البناء بين الحضارات، وتوفير فرص متساوية للمشاركة فى نشر المعلومات لتحقيق فهم موضوعى لكافة الحضارات وتعزيز التعاون فيما بينها، وتنفيذ برامج لتعزيز روح الحوار والتفاهم ورفض التعصب والعنف والعنصرية فيما بين الشعوب، خاصة الشباب.

كذلك طالب برنامج العمل بتوظيف ظاهرة الهجرة فيما بين المجتمعات لتجاوز الفجوة بين الثقافات، والتشاور لإيجاد آليات لحماية حقوق كافة المجتمعات المختلفة عن بيئتها المحيطة للحفاظ على هوياتهم الثقافية وتسهيل دمجهم فى البيئة الاجتماعية المحيطة. وحرص مشروع القرار على الدعوة لإيجاد آلية لمتابعة نتائج أنشطة عام الحوار بين الحضارات عام ٢٠٠١ وحث الحكومات والمؤسسات التمويلية ومؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص على تعبئة الموارد اللازمة لتعزيز حوار الحضارات عبر المساهمة فى الصندوق الاستئمانى Trust Fund الذى أنشأه أمين عام الأمم المتحدة لهذا الغرض عام ١٩٩٩، مع إبراز دور الممثل الشخصى للأمين العام للأمم المتحدة لحوار الحضارات واليونسكو وكافة الأطراف لتطوير الآليات المناسبة على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز الحوار والفهم المتبادل بين الحضارات وترجمة ذلك فى أنشطة الأمم المتحدة.



الوكالة الدولية للفرانكفونية وحوار الثقافات

فى إطار إعدادها للقمة الفرانكفونية التى كان من المفترض عقدها فى بيروت فى نهاية أكتوبر ٢٠٠١ ثم تأجلت نتيجة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى أكتوبر ٢٠٠٢ ، صاغت الدول أعضاء الوكالة الدولية للفرانكوفونية مشروع إعلان وبرنامج عمل ركزا بشكل كامل على حوار الثقافات، وجاء الطرح الأصلى للمشروعين من وفد لبنان الدولة المستضيفة للقمة بعد التشاور مع الدول المعنية الأخرى.

وقد أكد الإعلان وبرنامج العمل على قيم التسامح والمساواة، برغم الخلافات فيما بين الثقافات، والاتفاق على قيم مشتركة، والتعاون عبر عملية إثراء متبادل فيما بين الثقافات، وإبراز أن الحوار بين الثقافات يجب أن يكون يومياً ومنتظماً ويشمل النخبة والشعوب على حد سواء، وكشف عن الأهمية التى توليها الفرانكفونية للتعددية الثقافية عالمياً وفى إطار الفرانكفونية، وارتباط ذلك بعملية العولمة، مع عدم قبول مفهوم «الاستثناء الثقافى» كمعيار للانعزال عن العالمية وإنما للقبول بالتنوع الثقافى.

وحذر الإعلان من استغلال العولمة لفرض الهيمنة على حساب قواعد الشرعية الدولية أو السعى لتوحيد النظام القيمى العالمى، ودعا لبديل حوار الثقافات لبناء توافق دولى حول المعايير الحاكمة للعلاقات الدولية ولتجنب المنهج الانتقائى فى الحديث عن الحقوق والواجبات،

مع إشارة خاصة إلى ما يحدث فى الشرق الأوسط، مع تأكيد أن يكون هدف حوار الثقافات هو دمقرطة العولمة بدلاً من السماح لها بالانحراف بالديمقراطية بعيداً عن جوهرها الإيجابى ومضمونها الإنسانى الحقيقى.

وأشار الإعلان وبرنامج العمل إلى ظاهرة الهجرة الدولية وأثرها على التوتر فيما بين الهويات المختلفة، ودعا لبناء مجتمعات ذات هوية متعددة لا تستعبد إحداها الأخرى، كما أشار إلى تضاعف الصراعات فيما بين وداخل الدول بعد انتهاء الحرب الباردة، وارتباط ذلك بحروب الهويات والثقافات، وأوضح البيان التحديات العالمية التى تواجهها البشرية مثل التوازن البيئى والأوبئة والجريمة المنظمة مما يحتاج لتعاون كافة الدول ومما يحد من مفهوم «السيادة»، وهى فكرة غير واضحة بالإعلان، وتتميز بمخاطر فى ضوء ما يتم الترويج له من «حق التدخل» وتحجيم مفهوم السيادة وغير ذلك على الصعيد العالمى وبما يتعارض مع ما هو ثابت ومستقر من مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى فى هذا الشأن.

وطالب الإعلان وبرنامج العمل بالتركيز على التضامن مع القطاعات الأكثر ضعفاً فى المجتمع الدولى وذلك فى سياق الإشارة إلى الجوانب الاقتصادية للعولمة، مؤكداً رفض قصر طريق التنمية الثقافية على الرأسمالية الليبرالية، نظراً لأن الثقافات الوطنية والمحلية تزيد من الإنتاجية ومن القدرات الإبداعية للشعوب. كما أبرز أهمية



ما أسماه بـ «رأس المال الثقافى» فى عملية النمو الاقتصادى كمصدر للدخل ولتوظيف العمالة، مثل حالة الثقافة السياحية، ورفض تحويل «ثقافات الهامش» إلى «معازل ثقافية» مؤكدًا أنه عبر الحوار والتبادل الثقافى يصبح تحقيق تنمية مستدامة وعادلة على المستوى العالمى ممكنًا.

ورفض كذلك الإعلان وبرنامج العمل تحويل الثقافة إلى سلعة تخضع لقوانين العرض والطلب كما يبدو من مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة واجتماعات سياتل (وذلك فى فترة ما قبل مؤتمر الدوحة الوزارى للمنظمة العالمية للتجارة الذى عقد فى نوفمبر ٢٠٠١) وندد المشروع بما أسماه «نزيف الأدمغة» من الجنوب للشمال - وهو ما سمى فى آليات المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بـ «النقل العكسى للتكنولوجيا» - مما يطيح بفرص التنمية فى الجنوب. كما أشار الإعلان وبرنامج العمل إلى ما أوجدته ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من فجوة متزايدة بين من يملكون ومن لا يملكون، ودعا إلى دمقرطة المعرفة وإلى توزيع واسع وعادل لنتائج ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

وقد تضمن الإعلان وبرنامج العمل مقترحات متعددة لتفعيل حوار الثقافات فى إطار أنشطة الوكالة الدولية للفرانكوفونية، مثل إدماج قطاعات المجتمع المدنى والأكاديميين والمرأة والشباب،

وإنشاء شبكة للأساتذة الجامعيين والقانونيين للدول الأعضاء بالوكالة، وإدماج حوار الثقافات فى برامج التعليم، وترجمة الأعمال الأدبية فيما بين مختلف لغات الدول المنتمية للفرانكوفونية الدولية، كذلك تبادل الأفلام والمسرحيات واللوحات الفنية والموسيقى والأدبيات التى تحارب العنصرية وتدعو للحرية والديمقراطية، وتشكيل مرصد للحوار الثقافى يتضمن مركز أبحاث وتمويل أنشطة ثقافية فى الدول الفقيرة فى الفرانكفونية لإنتاج سينمائى وتليفزيونى وعلى الإنترنت، وتوحيد مواقف الدول الأعضاء فى مسائل حماية حقوق الملكية الفكرية، وأخيراً التشاور المستمر بين الدبلوماسيين والملحقين الثقافيين للدول الأعضاء فى الفرانكفونية فى المنظمات الدولية المختلفة.



الفاتيكان فى عهد البابا يوحنا بولس الثانى وحوار الأديان

فى ٩ نوفمبر ٢٠٠١ وجه البابا الراحل يوحنا بولس الثانى بابا الفاتيكان السابق رسالة للمجمع البابوى للحوار بين الأديان أكد فيها أن القول بأن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية وما تلاها تعكس صداماً بين الأديان يناقض جوهر الأديان التى تدعو جميعها للعمل الصالح وإنهاء معاناة البشر وبناء عالم تسوده العدالة. وذكر البابا الراحل فى رسالته أن الحوار بين الأديان يزداد أهمية فى ظل تعاظم ظاهرة التعددية الثقافية والدينية فى الألفية الثالثة، وذلك لبناء السلام العالمى باسم الإله الواحد، وهذا السلام يستوجب بدوره تغليب روح المصالحة لحل الصراعات والنزاعات القائمة.

وقد اختار المجمع البابوى للحوار بين الأديان موضوع «البعد الروحى لحوار الأديان» عنواناً لمؤتمره لعام ٢٠٠١، وفى ضوء ذلك أوضح البابا الراحل يوحنا بولس الثانى أنه يعتبر «الثالوث المقدس» فى المسيحية نموذجاً يحتذى به للحوار بين البشر من مختلف الانتماءات الثقافية والدينية؛ حيث كان الرب يتحدث إلى البشر عبر المسيح، بينما كان المسيح يتعامل مع البشر بكل تواضع. وأقر البابا يوحنا بولس الثانى بأن مهمة الحوار التى يدعو إليها ليست بالسهلة، نظراً لوجود تحيزات سابقة وسوء فهم يحتاج للكثير من الصبر والمثابرة، وأوضح من جهة أخرى أن الحوار بين الأديان يساعد على التعرف على الإله

كما ينعكس فى قلوب وعادات وطقوس أتباع الديانات الأخرى، وصولاً إلى غايات الطهر والكمال.

وقد سبق ذلك دورة جديدة من دورات الحوار المسيحى/ الإسلامى والذى تنظمه سنويًا جماعة «سانت إيجيديو»، وهى جمعية أهلية إيطالية ذات صبغة كاثوليكية قريبة من الفاتيكان، وتنظم دورات هذا الحوار سنويًا منذ عام ١٩٨٥. وقد شاركت فى الدورة المذكورة شخصيات بارزة عن الجانبين المسيحى والإسلامى. فعن الجانب المسيحى، شارك كرادلة كاثوليك وأرثوذكس من إيطاليا والفاتيكان وجمهورية التشيك وسوريا وتركيا.

وألقى وزير خارجية إيطاليا حينذاك كلمة افتتاحية أمام الدورة؛ مما عكس اهتمام حكومة إيطاليا فى ذلك الوقت بالمؤتمر، والذى جاء عقب تصريحات رئيس الوزراء الإيطالى برلسكونى السلبية عن الحضارة الإسلامية والتى أثارت زوبعة ضده من داخل العالم الإسلامى بل ومن حكومات دول غربية أخرى ومن دوائر سياسية وثقافية داخل إيطاليا ذاتها قبل أن يعلن برلسكونى أن تصريحاته تم إخراجها عن سياقها. وربما جاء الاهتمام الحكومى الإيطالى بالمؤتمر فى محاولة لإصلاح ما أفسدته تلك التصريحات فى علاقات إيطاليا مع الدول العربية والإسلامية.

أما عن الجانب الإسلامى، فقد شارك فى المؤتمر الأخضر الإبراهيمى مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة لشئون أفغانستان فى ذلك الوقت، وفضيلة الشيخ نصر فريد واصل مفتى الديار المصرية



حينذاك، والشيخ الدكتور يوسف القرضاوى رئيس ما يسمى بالاتحاد العالمى للعلماء المسلمين المقيم فى قطر، والأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد الوزير الأسبق والمفكر الإسلامى، ووزير ثقافة موريتانى سابق، وسعيد النعمانى وكيل رابطة الثقافة الإسلامية فى إيران حينذاك، وأحد مستشارى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ومفكرون وكتاب بارزون مثل الدكتور محمد سليم العوا أمين عام الاتحاد العالمى للعلماء المسلمين ورئيس جمعية مصر للثقافة والحوار والمفكر الإسلامى الدكتور محمد عمارة والكاتب الإسلامى الأستاذ فهمى هويدى من مصر.

وقد أجمع المشاركون فى هذه الدورة الهامة من دورات حوار الأديان التى تنظمها جماعة «سانت إيجيديو» على إدانة الإرهاب بشكل عام، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة على وجه الخصوص، كما استنكر المشاركون من العالم الإسلامى ازدواجية المعايير فى العلاقات الدولية؛ مما يوجد شعورًا بالظلم يشجع بدوره على نمو التطرف والإرهاب وأكدوا أن عدم التوصل إلى حل عادل للصراع العربى/ الإسرائيلى سيصعب من فرص إزالة أسباب العنف.

وقد اتفق معظم المتحدثين فى المؤتمر على أن استخدام القوة لن يقضى على الإرهاب؛ لأن الأمر يتطلب استئصال دوافع ارتكابه، وركزوا على نقاط التلاقى بين الإسلام والمسيحية، داعين إلى تلافى نقاط التعارض، ومبرزين عدم وجود صدام بين الحضارتين الغربية والإسلامية، وداعين أيضًا إلى حوار بين رجال الدين والمثقفين من الجانبين.

إلا أن المؤتمر لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق على نص بيان ختامى لأعماله بسبب عدم ترحيب المشاركين عن الجانب المسيحى باقتراح المشاركين عن الجانب الإسلامى تضمين البيان أهمية التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، ومراعاة عدم مساواة الإرهاب مع مقاومة الاحتلال. وبالمقابل، تم الاتفاق على تشكيل مجموعة اتصال مكونة من الدكتور كمال أبو المجد وممثل عن جماعة «سانت إيجيديو» لمحاولة صياغة بيان يناسب الطرفين.

وكبديل عن البيان الختامى، وجه رئيس جماعة «سانت إيجيديو» نداءً فى الحفل الختامى للمؤتمر أعرب فيه عن إدانة المشاركين للاعتداءات على الولايات المتحدة وفى أى مكان آخر، ودعا الشعوب لتجاوز مشاعر الخوف والكراهية، ولإجراء مزيد من الاتصالات لدعم العلاقات بين الإسلام والمسيحية ونفى دعاوى الصدام بين الثقافات والأديان بشكل عام، ودعا إلى السلام والتعايش بين أتباع الديانات السماوية التوحيدية الثلاث، وزيادة مساحات التلاقى فيما بينها وكرر نفس الأفكار أحد المشاركين عن الجانب الإسلامى فى كلمة نيابة عن هذا الجانب.

ولا شك أن المؤتمر والنداء الذى تلاه والموجه عن بابا الفاتيكان بشأن حوار الأديان قد ركزا على مفهوم حوار الأديان بأكثر مما ركزا على حوار الثقافات والحضارات، وذلك طبيعى من منطلق الطبيعة الدينية لدولة الفاتيكان والمؤسسات التابعة له والقريبة منه. وقد رأى الفاتيكان فى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها مخاطر على سياسة حوار الأديان والثقافات التى ينتهجها الفاتيكان منذ فترة.



كما أن الرئيس الإيطالى حرص على إقامة حفل استقبال على شرف المشاركين فى مؤتمر جماعة «سانت إيجيديو»؛ حيث ألقى كلمة أبرزت أن الإسلام دين وثقافة كبرى يستحق الاحترام، كما أنه يشترك مع المسيحية فى قيم عالمية، ودعا كل طرف إلى الاعتراف بالهوية الدينية والثقافية للآخر واحترامها كقاعدة للتعاون الأوربى المتوسطى فى سياق عملية برشلونة، وألمح ضمنياً إلى فضل الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية، خاصة فى إيطاليا، وأقر بأن القضاء على الإرهاب يستلزم تحقيق السلام فى الشرق الأوسط.

ومن جانب آخر، فإن المؤتمر أتاح الفرصة للجانب الإسلامى لإبراز أهمية نيل الشعب الفلسطينى لحقوقه كاملة وتطبيق العدالة فى الشرق الأوسط، وقد اتفق كافة المشاركين على ضرورة متابعة الحوار وتواصله لضمان تحقيق الآثار الإيجابية على العلاقات الإسلامية/ المسيحية، وأبدوا ارتياحهم لأن يتم الحوار فى مسار مستقل عن الحكومات بما يكفل له حرية الحركة والقدرة على التعبير، بعيداً عن أى حساسيات سياسية. ونلاحظ طبعاً غلبة المشاركة المصرية على تمثيل الجانب الإسلامى فى المؤتمر؛ مما أبرز ثقل مصر وتنوع روافد الفكر الإسلامى بها.



مبادرة بوكستون لحوار الأديان..
عندما ينطلق عقال مبادرات المجتمع المدنى

بدأت «مبادرة بوكستون» Buxton Initiative بجهد ذاتى من شخصية تجمع أبعادًا متنوعة يثرى كل منها الآخر. فصاحب المبادرة هو «البروفيسير أكبر أحمد»، وهو رجل متعدد القبعات؛ فهو دبلوماسى متقاعد وصل إلى مرتبة سفير لبلاده باكستان لدى المملكة المتحدة، ثم هو أستاذ جامعى له مصداقيته العالية منذ أن بدأ التدريس منذ سنوات فى الجامعة الأمريكية بالعاصمة الأمريكية واشنطون، وهو مستشار مركز سابان لدراسة الشرق الأوسط بمؤسسة بروكنجز - أحد أهم مراكز الأبحاث الأمريكية المؤثرة فى دوائر النخبة السياسية والثقافية الأمريكية - وتحديدًا للإشراف على مبادرة لهذا المركز للحوار بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى.

وقد حرص البروفيسير أكبر أحمد على ربط مبادرته منذ انطلاقها بالعديد من الشخصيات اليهودية والمسيحية الأمريكية ذات الثقل السياسى والاجتماعى والتأثير الفكرى والثقافى والإعلامى فى الولايات المتحدة، وذلك إدراكًا منه بأن كون المبادرة صادرة من شخص غير أمريكى عاش معظم حياته خارج الولايات المتحدة الأمريكية سيعرضها للعديد من المصاعب وربما التجاهل إذا لم ترتبط بشخصيات ومؤسسات أمريكية لها وزنها.

ولئن كانت غالبية المبادرات ركزت على الدعوة لحوار بين الحضارات والثقافات، فإن «مبادرة بوكستون» أوضح أصحابها بجلاء منذ اللحظة الأولى لانطلاقها أنها تتمحور حول الدعوة لحوار بين الأديان، بالرغم من أن هذا الإعلان كان يحمل في طياته مخاطر محتملة على أصحابه، خاصة عندما نأخذ فى الاعتبار أن المبادرة انطلقت فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة وجيزة للغاية من أحداث ١١ سبتمبر فى كل من نيويورك وواشنطن وبكل ما حملته هذه الأحداث وتداعياتها من تكون أو تفجر مشاعر سلبية، إن لم تكن عدائية، ضد الإسلام وأتباعه من جانب قطاعات لا بأس بها من الشعب الأمريكى، بما فى ذلك المثقفون والأكاديميون والإعلاميون، وهو أمر مفهوم فى ضوء هول ما جرى يوم ١١ سبتمبر وما تمخض عنه من خسائر.

واللافت للنظر أنه بالرغم من أن المبادرة أعلنت أن هدفها إطلاق حوار بين الأديان، فإنها أوضحت عملياً أن هذا الحوار يتضمن الملحدين، أى من لا يؤمنون بأى دين، وذلك على أرضية المشترك الإنسانى، بغض النظر عن القناعات العقائدية. وفى إطار هذا المكون من المبادرة تم إجراء عدد من دورات الحوار بين بعض رجال الدين المسيحيين المنتمين للمبادرة وبين منظرين أيديولوجيين بالحزب الشيوعى الصينى.

وفى إطار «مبادرة بوكستون»، حدث حوار ثلاثى بين رجل دين يهودى ورجل دين مسيحى والبروفيسير أكبر أحمد، حرص على إبراز القواسم المشتركة بين الأديان الثلاثة، دون التطرق إلى الاختلافات ذات الطابع اللاهوتى فيما بينها.



كما حرص المشاركون الثلاثة فى الحوار على تأكيد قيم التسامح والاحترام المتبادلين بين أتباع الديانات الثلاث باعتبارهم أبناء إرث إبراهيمى مشترك. وحرص المشاركون الثلاثة على إدانة العنف بل والدعوة لنبذه فيما بين أتباع الأديان الثلاثة بشكل خاص وفيما بين البشر على وجه العموم، وتأكيد ضرورة سيادة قيم السلام والعدالة على صعيد الإنسانية.

كما تم عقد مناظرة فى إطار المبادرة بين البروفيسير أكبر أحمد والقس لويس هاريرا الداعية المسيحى فى الكنيسة الـ Prysbetarian، وسنتعرض لها هنا بقدر من التفصيل نظرًا لدلالاتها، أخذًا فى الاعتبار أن الكنيسة الـ Prysbetarian داخل الإطار العام للكنائس البروتستانتية فى الولايات المتحدة تعتبر من أكثر الكنائس اعتدالاً وانفتاحًا تجاه المسلمين بشكل عام، ومن أكثرها فاعلية فى مناهضة الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة، وكان أهم ما دار خلال هذه المناظرة ما يلى:

كان **السؤال الأول** للمتناظرين هو عن ثلاثة صور خاطئة يرى أنها لدى الطرف الآخر. وقد علق البروفيسير أكبر أحمد بأن هذه الصور لدى المسيحيين عن الإسلام هى أن الإسلام يحض على العنف، وأن المسلمين لا يؤمنون بالمسيح عليه السلام، وأن الإسلام يحض على اضطهاد الأقليات الدينية، وكلها أمور لا أساس لها من الصحة.

وذكر القس هاريرا أن الصور الخاطئة الموجودة لدى المسلمين عن المسيحية هى أن المسيحيين لا يؤمنون بإله واحد، وأن أوربا وأمريكا



الشمالية هى أرض مسيحية، وهما أمران لا أساس لهما من الصحة، أما الصورة الثالثة الخاطئة فهناك عدم فهم للمفهوم المسيحى عن صلب السيد المسيح عليه السلام وقيامته.

ودار السؤال الثانى حول توظيف الدين لأغراض سياسية، وقد انتقد القس هاريرا دور الأحزاب المسيحية الديمقراطية فى أوربا والحزب الجمهورى فى الولايات المتحدة، خاصة منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين، فى تسييس الدين لتوظيفه فى المواجهة مع الاتحاد السوفييتى السابق والشيوعية العالمية فى سياق الحرب الباردة حينذاك. كما انتقد القس ما أسماه بمحاولة «تأميم الدين» من قبل بعض الشخصيات والمؤسسات الدينية والاجتماعية والسياسية عبر جعل الدين مطلقًا معزولاً عن البشر.

وكذلك انتقد البروفيسير أكبر أحمد توظيف الدين لأغراض سياسية من جانب تيارات إسلامية متطرفة تروج لتفسيرات للدين الإسلامى وتاريخه، تحض على العنف، وأحيانًا من جانب بعض الحكومات أو الحكام المسلمين الذين حاولوا أيضًا استغلال الدين للتخلص من خصومهم أو لإضفاء شرعية على حكمهم واكتساب قاعدة ودعم شعبيين لهم.

وتناول السؤال الثالث الموقف من حملات الكراهية والتحريض ضد أبناء الديانات الأخرى، حيث أكد المتناظران رفضهما التام لهذه الحملات أو لأى تعريض برموز الأديان الأخرى. وهنا أدان البروفيسير أكبر أحمد حرق كنائس فى باكستان ونيجيريا والسودان.



كما شجب القس هاريرا الرسوم التى نشرتها صحيفة دانماركية وتسيء لرسول الإسلام عليه الصلاة والسلام. وأكد المتناظران على الحد الأدنى المشترك بين الديانتين المسيحية والإسلامية، بل وبين كافة الديانات، خاصة الإبراهيمية الثلاثة، بشكل عام.

وتعرض **السؤال الرابع** لما إذا كان المتناظران لاحظا تدهورًا فى الأجواء تجاه الأديان الأخرى فى السنوات الأخيرة، وذكر القس هاريرا أن هذا صحيح نظرًا لاحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة وأحداث سبقتها وتلتها فى أوربا الغربية مثل أحداث ١١ مارس فى مدريد وأحداث ٧ يوليو فى لندن نسبت لجماعات متطرفة ترفع لواء الإسلام.

وأمن أيضًا البروفيسير أكبر أحمد؛ حيث أشار إلى أن روح التعصب والأفق الضيق ارتفعت أسهمها فى العالم الإسلامى منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين، لأسباب تتصل بظلم خارجى واقع على المسلمين من قوى غير مسلمة وظلم داخلى واقع على المسلمين من حكامهم.

وكان **السؤال الخامس** والأخير حول نصيحة كل متناظر لأتباع دينه، خاصة الشباب، حيث دعا البروفيسير أكبر أحمد المسلمين لإعادة اكتشاف دينهم كما كان فى السابق بمنظوره الحضارى والإنسانى الرحب البعيد عن ضيق الأفق والتعصب والتطرف، والتركيز على تفاصيل وجزئيات ليست من جوهر الدين فى شيء.

من جانبه دعا القس هاريرا المسيحيين إلى القراءة أكثر عن الإسلام، خاصة من جانب الرموز المعتدلة للاسلام، وإدراك أن المتطرفين أقلية على الجانب الإسلامى.

ونظرًا لطبيعة عمل البروفيسير أكبر أحمد كأستاذ جامعي، فقد عمد إلى التركيز في مبادرته على الشباب، واعتبرهم الطرف المستهدف الأساسي من مبادرته، وكان ومازال حريصًا على تكثيف مشاركتهم في أنشطة المبادرة، ليس فقط بالحضور وإنما أيضًا بالمشاركة الفعالة في النقاش وعبر تشجيعهم على طرح أفكارهم وآرائهم والتعبير عما يجول بخاطرهم.

وكان أحد أهم معايير قياس البروفيسير أكبر أحمد لنجاح مبادرته هو حجم المشاركة الشبابية والطلابية في فعاليتها بالتنظيم والحضور والتدخلات. ووضع في مرحلة ما هدفًا لمبادرته وهو الوصول إلى عدد ٥٠٠ من الطلاب، الذكور والإناث على حد سواء، أمريكيين ومن جنسيات أخرى على قدم المساواة.

من جهة أخرى حرص البروفيسير أكبر أحمد على الحفاظ على خطوط مفتوحة وعلاقات تتسم بالود أحيانًا والدفء أحيانًا أخرى مع الإدارة الأمريكية ومع بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي ودوائر الحزبين الجمهوري والديمقراطي. كذلك كان لدى صاحب «مبادرة بوكستون» حرص مماثل على دعوة ممثلي سفارات الدول الأجنبية المشاركة في أنشطة مبادرته؛ لضمان عالمية وشفافية المبادرة من جهة، ولإثرائها بالتفاعل المستمر مع ما يدور من مبادرات في نفس السياق أو في سياقات مشابهة خارج الولايات المتحدة من جهة أخرى.

وكان التركيز في هذا الإطار، كما هو متوقع، على سفارات الدول الإسلامية في واشنطن، خاصة الدول ذات الثقل على صعيد العالم

الإسلامي ثقافيًا ودينيًا وفكريًا مثل: مصر وباكستان والمغرب وبنجلاديش وغيرها. بل وامتد اهتمامه بالتفاعل مع العالم الإسلامي إلى حرصه الدائم على الالتقاء مع أي شخصيات بارزة زائرة للولايات المتحدة من العالم الإسلامي، سواء كانت هذه الشخصيات ثقافية، دينية، أو سياسية ذات اهتمامات دينية وثقافية، وإما أن يأخذ هذا اللقاء شكلاً محدودًا في هيئة مقابلة أو حوار بين البروفيسير أكبر أحمد وهذه الشخصية في حضور محدود من الجانبين الأمريكي والإسلامي، وإما أن يأخذ شكل دعوة هذه الشخصية إلى مناسبة عامة تنظمها «مبادرة بوكستون» ويحضرها العشرات أو المئات وتشهد كلمة من الزائر وتعليقات من البروفيسير أكبر أحمد وبقية قيادات المبادرة ثم نقاشًا مفتوحًا بين الضيف والحضور بمختلف أطيافهم.

ونظرًا لإدراك البروفيسير أكبر أحمد لأهمية الإعلام كأداة للتعريف الصحيح في الغرب بحقيقة الدين الإسلامي وحضارته الثرية وعطائه الإنساني، فقد نسّق مشروعًا طموحًا مع قناة «ألفا» التليفزيونية البريطانية الخاصة عام ٢٠٠٤ لإنتاج سلسلة من الأفلام الوثائقية عن الإسلام وحضارته تغطي الحضارة الإسلامية قطاعيًا وجغرافيًا بشكل متبادل، أي تغطي الإسهام الإنساني للحضارة الإسلامية في مجالات عديدة مثل العمارة والطب والصيدلة والرياضيات من جهة، وتغطي المراكز الأساسية لإشعاع الحضارة الإسلامية مثل القاهرة وبغداد ودمشق وإسطنبول والأندلس من جهة أخرى.



وكان الافتراض الأساسى وراء إنتاج هذه السلسلة من البرامج الوثائقية هو تقديم صورة مبسطة عن الإسلام وحضارته للمواطن الغربى العادى والذى يستقى معظم معلوماته، كمعظم البشر فى مختلف أنحاء العالم فى زمننا هذا: زمن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من وسائل الإعلام المرئية.

كذلك كان الافتراض وراء إنتاج هذه السلسلة من الأفلام والبرامج الوثائقية هو البعد عن أى مبالغات أو دعاية فى هذه البرامج والاكتفاء بسرد الوقائع التاريخية، بل والعمل على الاعتماد قدر الإمكان على مصادر غربية منصفة أقرت بفضل الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية الحديثة وأنها لم تكن مجرد حافظة وناقلة للحضارة الإغريقية وإنما تركت بصمتها الخاصة وأضافت الكثير لهذا التراث الإغريقى كمًا وكيفًا.

وكان البروفيسير «أكبر أحمد» هو القاسم المشترك فى هذه الأفلام الوثائقية عبر إشرافه على المادة العلمية المقدمة ومراجعته لها وتوظيف صلاته القوية فى العالم الإسلامي لصالح إخراج سلسلة البرامج الوثائقية المذكورة.

ولكن مع كل هذا يبقى أهم ما يميز «مبادرة بوكستون» ثلاثة أمور:

الأمر الأول، أنها انطلقت من رحم المجتمع المدنى وتفاعلاته الحية والثرية وبقيت بقوة دفعه وبدون تبنٍ حكومى أو رسمى من أى جهة وبدون أى وصاية من منظمة دولية أو إقليمية، مما أكسبها استقلالية ومناعة وقوة ومرونة فى آن واحد، وإن يكن حرمها قدرًا من الحماية والموارد الجاهزة سلفًا.

أما الأمر الثانى فهو أنها انطلقت واستمرت فى الولايات المتحدة الأمريكية قلب العالم الجديد وليس فى أى من أقاليم العالم القديم، سواء الشرق الأوسط أو أوربا أو آسيا، وبعد، وبالرغم من أحداث ١١ سبتمبر العصيبة عام ٢٠٠١.

والأمر الثالث هو أنها تركز تحديدًا على حوار الأديان كمدخل للتعامل مع مسألة حوار الحضارات والثقافات والتعايش بين أتباعها وليس العكس، بالرغم من أنه طريق محفوف بالمخاطر فى ضوء تصاعد ما يسمى بـ «الإسلاموفوبيا» (الخوف من الإسلام) فى الغرب بصفة عامة، وفى مناطق من الغرب كانت أكثر ليبرالية نسبيًا فى الماضى لسبب أو لآخر، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (باعتبارهما بلدين قاما أصلاً على هجرات أجنبية وافدة متعددة ومتنوعة المصادر)، أو دول شمال أوربا الإسكندنافية (ذات الإرث الاشتراكى الديمقراطى فى أعلى درجات نقائه الإنسانى وحياده الموضوعى عرقيًا وقوميًا ولغويًا ودينيًا).



دعوة أخرى لحوار الأديان من العالم الجديد..
حالـة أسـتراليـة

نظمت الجمعية الأسترالية لحوار الثقافات التى يسيطر عليها المهاجرون الأتراك بالتعاون مع جمعية مسيحية كاثوليكية أسترالية مؤتمرًا حول حوار الأديان المسيحى/ المسلم فى إبريل من عام ٢٠٠٢.

وقد اتفق المشاركون فى نهاية المؤتمر على أن الصحوة الدينية الراهنة على مستوى العالم تؤكد انهيار النموذج العلمانى الذى ساد فى عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

ودعا المشاركون إلى حوار عالمى مسلم/ مسيحى حول سبل تحقيق السلام والعدل واحترام تعددية القيم والمعتقدات والتقاليد، وأن يبتعد هذا الحوار عن إسار الماضى وخلافاته وأحقاده.

وأشار المشاركون إلى أن نهاية الحرب الباردة لم تحل دون زيادة الإنفاق العسكرى وتضاعف عدد الدول النووية، وإلى أن مفهوم «الدولة» - بحسب وجهة نظرهم - لا يتسع لقوى صاعدة فى عالم الألفية الثالثة مثل المنظمات غير الحكومية والدينية، كما أن العولمة ترتبت عليها مشكلات اقتصادية وبيئية وأمنية وخلط فى مفهوم «المواطنة» مما يتطلب إعادة تعريف المفهوم.

ودعا المشاركون إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدين والدولة فى ضوء ما رأوه من عدم واقعية الفصل بينهما، ونظرًا للدور المتزايد

الذى تلعبه المؤسسات الدينية فى حل مشكلات اجتماعية فى مختلف دول ومناطق وثقافات العالم.

واتفق المشاركون على أن أحداث ١١ سبتمبر تستدعى علاقة بين الأديان تقوم على التداخل وليس التعددية، وذلك بديلٌ عن أن تستدعى حربًا أو عداءً أو حملات متبادلة بين الأديان.

وركز مشارك تركى على ما اعتبره الدور الذى يمكن أن تلعبه بلاده لتصحيح صورة الإسلام فى ضوء ما سماه «قيادتها للعالم الإسلامى لقرون طويلة» وأيضًا فى ضوء طبيعتها كملتقى بين الغرب والعالم الإسلامى، ولما تقدمه من نموذج لدولة إسلامية سارت خطوات على طريق التحديث دون فقدان الهوية على حسب قوله.

تعليق:

اتضح من هذا المؤتمر تعبيره عن قوى ذات توجهات دينية بالأساس على الجانبين المسلم والمسيحى على حد سواء، بحيث تحول موضوع حوار الحضارات إلى حوار بين الأديان واختصر فيه، كما اتفقت أهداف المنظمين والمشاركين على تعزيز دور الدين فى العلاقات الدولية دون توضيح كيف يتم ذلك دون زيادة حدة الصراع بين الأديان القائمة بالفعل.

كما تناول المؤتمر بالنقاش والبحث مسائل خطيرة مثل التشكيك فى جدوى مفهوم «الدولة» لحساب دور المنظمات غير الحكومية والدينية، وكذلك الدعوة لإعادة تعريف مفهوم «المواطنة»، مما يبدو من القراءة الأولى متماشيًا مع طرح دعاة النيل من سيادة الدولة والسعى للتقليل من دورها كلاعب مركزى فى النظام العالمى لصالح أطراف أخرى ليست بالضرورة واضحة المعالم أو الهيكل أو المصدر أو التمويل أو المصلحة أو الأهداف.



الرســوم الدانماركيــة
ودور الأديان فى العلاقات الدولية

أدى اندلاع الجدال الحاد، والذى وصل إلى أعمال عنف فى عدد من الحالات واحتجاجات رسمية وشعبية ذات طابع متمدين فى حالات أخرى، حول الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول الكريم محمد عليه الصلاة والسلام التى نشرت فى صحيفة دانماركية ثم أعيد نشرها فى صحف غربية أخرى، إلى عودة للواجهة بقوة لدور الدين فى العلاقات فيما بين الدول والشعوب، وهذه المرة الحديث عن الأديان فى حد ذاتها كعقائد وكإطار ثقافى وحضارى، وليس الحركات الدينية المسيسة وإن كانت هذه الحركات قد دخلت بالتأكيد على الخط لاستثمار وتوظيف الحدث وتداعياته لصالح دعواتها، كل من منظوره الخاص.

ويرتبط الأمر فى سياقه هذا بالعلاقات بين الأديان والحضارات وتحركها البندولى بين الصدام والحوار، وهى قضية مطروحة منذ نهاية الحرب الباردة، وصارت تتمحور بشكل متزايد حول الإسلام منذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا شك أن واقعة الرسوم الكاريكاتورية الدانماركية جاءت على خلفية أجواء محتقنة أصلاً فى العلاقات بين أتباع الأديان المختلفة وبيئة دولية مفعمة بالشكوك والاتهامات المعلنة والضمنية لا تزيلها تصريحات دبلوماسية هنا وهناك ولا تنجح فى الحد منها مبادرات شجاعة على صعيدى الحكومات والمجتمع المدنى لإيجاد أرضية صلبة

لحوار جاد وذى معنى وتأثير بين أتباع الحضارات والأديان المختلفة. وبشكل أكثر تحديدًا، فإن هذه الأجواء تمثلت فى استمرار القلق، على المستويين الرسمى والشعبى، فى الغرب إزاء نشاط تنظيم القاعدة وتفريعاته المختلفة فى المساس بحكومات وشعوب الغرب أو بمصالح الغرب فى العالم الإسلامى.

كما تجىء الأحداث الأخيرة على خلفية تذمر فى الغرب، على مستوى الحكومات والمجتمع المدنى، تجاه أحداث معادية للأقليات المسيحية فى بلدان إسلامية، منها إحراق كنائس فى كل من العراق وباكستان والسودان، مما عكس أجواء توتر وتعبئة مضادة، بالرغم من جهود شخصيات ومراكز إسلامية فى دول غربية ليس فقط لإدانة هذه الأحداث وإنما تجاوز ذلك لجمع تبرعات من المسلمين للمساعدة على بناء تلك الكنائس. وقابل ذلك على جانب مجتمعات العالم الإسلامى مشاعر ضيق متزايدة من الإحساس باليد الثقيلة للغرب فى بلدانهم، مباشرة أو بالوكالة، وسعى الدول الغربية للتدخل فى شئون بلدانهم وإملاء سياسات عليهم بهدف حماية المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الغربية.

كما تواصل المجتمعات الإسلامية فى الغرب التعرض لتحرشات متزايدة منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتضاعفت عقب هجمات مارس فى مدريد ثم هجمات يوليو فى لندن لتصل إلى إحراق مساجد ومراكز خدمية واجتماعية إسلامية فى العديد من الدول الغربية، وتصاعد وتيرة خطاب تحريضى ضد المسلمين المقيمين بالغرب، بالرغم من استمرار

وجود قوى وشخصيات، خاصة فى صفوف اليسار والليبراليين فى الدول الغربية، ترفع لواء الدفاع عن قيم المساواة والتسامح وسيادة القانون، وقوى أخرى تسعى لإبراز الإرث الإنسانى المشترك لكافة الأديان مع التركيز على الأديان الإبراهيمية الثلاثة؛ اليهودية والمسيحية والإسلام، على وجه الخصوص، ولبلورة برنامج الحد الأدنى المشترك من القيم التى تجتمع عليها الأديان والعقائد الإنسانية.

وتتصل هذه الأجواء بدورها بالعديد من الإشكاليات المطروحة على ساحة النظر والتأمل والدراسة. فهناك تصاعد قوة اليمين فى الغرب فى العقد ونيف الأخير، وهو أمر له دلالاته فى حالة موضوعنا هنا، حيث إن دول الشمال الأوربية الإسكندنافية ظلت لعقود نموذجًا لما جرى تسميته بدولة الرفاه Welfare State التى فتحت ذراعيها برحابة لتنوع ثقافى واجتماعى وعرقى نظرت إليه هذه المجتمعات فى حينه كعامل إثراء للتعايش والتسامح بل ورحبت بالهجرة الأجنبية الوافدة. ولكن هذه الدول نفسها تحولت إلى مراكز لتصاعد قوة اليمين فى السنوات الماضية لأسباب بعضها يتصل بظروف الأداء الاقتصادى والاجتماعى الداخلى وبعضها الآخر مرتبط بتوجهات إقليمية ودولية، ولكن بعضها بالتأكيد نتج عن التخوف المتزايد لدى شعوب هذه البلدان من عدم رغبة قطاعات هامة من الوافدين إليها - بمن فيهم وافدون من دول عربية وإسلامية - فى الاندماج فى مجتمعاتهم الجديدة.

وتتعلق الإشكالية الثانية ذات الصلة بسبل الرد على مثل هذه التصرفات التى تتصف بضيق الأفق والنظر على أفضل تقدير، مثل

نشر الرسوم المسيئة لرسول الإسلام عليه الصلاة والسلام. فمن المؤكد أن استخدام العنف والحرق أو الوقوع فى مصيدة رد الإساءة بمثلها يؤدى إلى خسارة الأنصار، أو على الأقل المتفهمين للإسلام وجوهر رسالته السمحاء، كما أنه يتناقض مع جوهر الرسالة الإسلامية التى تملى على أتباعها احترام كافة الأنبياء والمرسلين السابقين على رسول الإسلام وتحظر التعرض لهم بالإهانة أو الإساءة بل وتوجب التصدى لمن يوجه مثل هذه الإساءات أو الإهانات.

ولكن بالمقابل فإن مثل هذه الأحداث تفرض على المسلمين بلورة استراتيجيات قابلة للتنفيذ ومدروسة الأثر والنتائج تتولى شرح جوهر الإسلام وأحكامه بشكل يأخذ فى الاعتبار أنه موجه إلى «غير المسلمين» أى إلى من لا يشاركون المسلمين مسلماتهم البديهية وقناعاتهم المبدئية، وعلى أن تربط هذه الاستراتيجيات بين الإعلام والتعليم، وبين حديث النصوص والتاريخ والواقع المعاش. وعلى هذه الاستراتيجيات أن ترتكز على الحجج العقلية والتاريخية المتفق عليها إنسانيًا، إذ إنه ليس من المنطقى أن يشرح داعية إسلامى موقف الإسلام من مسائل مثل التسامح والتعددية والعنف والآخر لأشخاص غير مؤمنين أصلاً بالإسلام من خلال الإشارة إلى آيات قرآنية أو أحاديث نبوية شريفة.

كما أن على مثل هذه الاستراتيجيات أن تأخذ فى الاعتبار تدرج مستويات الوعى العام للفئات التى من المفترض أن تخاطبها، وتنوع هذه الفئات بين مثقفين وإعلاميين ورجال أعمال وطلاب وشباب



وطبقة عاملة ونساء وشيوخ ومواطنين عاديين وغير ذلك. كما أن هذا التنوع يمتد لمدى معرفة الفئات المستهدفة بالعالم الخارجى بشكل عام، أى خارج حدود دولهم، وبالعالم الإسلامى وتاريخه وعقائده وواقعه من جهة أخرى. فعلينا أن نتذكر دائمًا أن أعدادًا كبيرة من المواطنين فى الدول الغربية، خاصة فى أمريكا الشمالية، إما لم يغادروا بلدانهم فى المقام الأول أو غادروها فقط إلى بلدان مجاورة لهم فى الغرب ذات عقائد وثقافات مماثلة أو مشابهة.

وتحضرنى هنا واقعة عندما تمت دعوتى من قبل جامعة «هندرسون» العامة Public (أى التابعة لسلطات الولاية) والواقعة فى مدينة أركادلفيا القريبة من مدينة «ليتل روك» Little Rock عاصمة ولاية أركانساس (وهى بالمناسبة الولاية التى ينتمى إليها الرئيس الأمريكى السابق «بيل كلينتون»)، وكانت الدعوة عام ٢٠٠٥ لإلقاء عدة محاضرات بالجامعة، وخلال لقائى مع رئيس الجامعة جاء إليه أحد الأساتذة يشكو من أن هناك رحلة كانت إدارة الجامعة قد أعلنت عن تنظيمها للطلاب للعاصمة البريطانية لندن ولم يتقدم سوى أربعة من الطلاب فقط للمشاركة فى هذه الرحلة مما أدى إلى إلغائها بسبب قلة عدد الطلاب.

وعندما أبديت دهشتى ابتسم رئيس الجامعة معلقًا بأنه لم يصب بالدهشة؛ لأنه قبل هذا التاريخ بعام واحد أجريت دراسة مسحية على طلاب الجامعة كانت إحدى نتائجها أن أكثر من ٥٠٪ من طلاب الجامعة لم يتحركوا لأبعد من ١٢ ميلاً من بلدتهم الأصلية فى الولاية

سوى للمجىء إلى أركادلفيا للدراسة بالجامعة، بل كانت إحدى النتائج أن ٣٠٪ من طلاب الجامعة كانت المرة الأولى التى يركبون فيها المصعد عندما أصبحوا طلابًا بالجامعة. وهذا يظهر محدودية نسبة الأمريكيين الذين سافروا إلى خارج الولايات المتحدة، ومعظم هؤلاء إما غادروا إلى أجزاء أخرى من القارة الأمريكية أو إلى أوربا، وقلة قليلة هى التى سافرت إلى بلدان العالم الإسلامى.

وثالثة هذه الإشكاليات تتصل بموقع «السياسة» من كل هذا الجدل، ومدى الدور، السلبى أو الإيجابى، الذى يمكن أن تلعبه الاعتبارات السياسية فى معالجة مثل هذه الزوابع. فلا شك أن الحكومة الدانماركية فوتت فرصة تعامل هادئ وموضوعى وبعيد عن المزايدات عندما رفضت فى وقت مبكر الاستماع لنصائح دول عربية وإسلامية صديقة بوضع المسألة فى حدودها كحدث فردى وإبراء ساحة الحكومة الدانماركية عبر تنصلها العلنى والرسمى من واقعة نشر هذه الرسوم وإدانتها. ولذا، وبمرور الوقت، ارتفع السقف المطلوب من الرأى العام الإسلامى من مجرد طلب الإدانة إلى طلب الاعتذار، ومن عزل هذه الواقعة وأصحابها اجتماعيًا إلى المطالبة بموقف فى مجال تقييد حرية الصحافة. كما أن تأخر المعالجة السياسية الهادئة أدى إلى ظهور دعوة المقاطعة الاقتصادية للمنتجات الدانماركية وانتشارها، وإلى اتساع دائرة السخط فى الشارع الإسلامى، مما أدى إلى اندلاع تظاهرات احتجاجية واسعة تحول بعضها إلى أعمال عنف ضد مصالح دانماركية وأوربية فى الدول الإسلامية.

ولكن سلبية العامل السياسى لم تقتصر على الحكومة الدانماركية بل امتدت لعدد من الحكومات الغربية التى إما حاولت تجاهل الحدث كلية أو التقليل من شأنه والتمسك بشعار «حرية التعبير» - دون توضيح كيف تكون هذه الحرية متاحة فقط فى حالة الهجوم على الإسلام ولا تتاح لمن يحاول مثلاً التشكيك فى «المحرقة» التى ارتكبها النازى بحق اليهود أو بأعداد ضحاياها - أو اكتفت بإدانة أعمال العنف ضد المصالح الأوربية - وهى بالقطع مدانة - دون إدانة الحدث الذى أشعل فتيل هذه الأزمة فى الأساس. وأدت هذه المواقف التى اتسمت بقدر من الميوعة إلى تجدد الحديث بين المسلمين والعرب عن ازدواجية المعايير فى الغرب عندما يتعلق الأمر بقضايا المسلمين، وهو حديث أصبح له مبرر جديد، كما أنه نكأ جراحًا قديمة كان البعض يظن أنها صارت فى طى النسيان.

اليسار وعلاقة الحضارات والثقافات والأديان.. دراسة للحالة الإيطالية

عقب مرور أكثر من خمسة أعوام على أحداث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، ومثلها على الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان، فقد يكون من المفيد، وفى حدود المتاح حالياً، تحليل جانب واحد من جوانب ما أفرزته تلك الأحداث، بل وتناول هذا الجانب من إحدى زواياه فقط، ونعنى هنا تناول موضوع حوار الحضارات الذى دفعت به الأحداث منذ ١١ سبتمبر إلى الواجهة، وسنتناول هنا تحديداً موقفاً بذاته نتوقف عنده ونحلله سعياً وراء دلالاته وكيفية الاستفادة منه لتعريف العالم غير الإسلامى بحقيقة الإسلام وتعبئة القوى المتعاطفة مع العرب والمسلمين فى الغرب وحماية الجاليات الإسلامية وذات الأصول العربية المقيمة هناك.

والموقف الذى نحن بصدده هو البيان الذى أصدره حزب اليسار الديمقراطى الإيطالى (الشيوعى سابقاً) تعليقاً على التصريحات الشهيرة لرئيس الوزراء الإيطالى حينذاك وزعيم تحالف الشمال اليمينى برلسكونى، والتى اتسمت بالسلبية تجاه الإسلام وتلت بفترة وجيزة اتهام الإدارة الأمريكية لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة بالمسئولية عن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى نيويورك وواشنطن. ولقد تحدث برلسكونى فى هذه التصريحات عن عظمة الحضارة الغربية وتفوقها على الحضارة الإسلامية، كما اتهم الحضارة الإسلامية بعدم الحض على احترام حقوق



الإنسان، وغير ذلك من الآراء التى عرفها القراء فى حينها وتصب فى نفس هذا الاتجاه، وذلك حسبما نقلت وكالات الأنباء، وإن كان برلسكونى قد ذكر لاحقًا أن تصريحاته أخرجت عن سياقها.

إلا أنه إذا كان من الطبيعى أن يكون رد فعل الدول العربية والإسلامية - سواء حكومات أو وسائل إعلام أو مثقفون أو غير ذلك - غاضبًا وعنيفًا ومطالبًا بسحب التصريحات المنسوبة لرئيس الوزراء الإيطالى أو الاعتذار عنها، فإن اللافت للنظر - خاصة لغير المتعمقين فى معرفة ودراسة الخريطة الفكرية والسياسية فى الغرب - كان البيان الذى أصدره الحزب الشيوعى الإيطالى (حزب اليسار الديمقراطى)، والذى ذكر فيه أن تصريحات «الملياردير» برلسكونى وتصرفات «الملياردير» أسامة بن لادن كفيلة بتحويل مقولة «صدام الحضارات» إلى نبوءة تحقق نفسها، وبترجمة أحداث ١١ سبتمبر إلى كونها من مظاهر هذا الصدام.

وللتعرف على دلالات بيان اليسار الشيوعى الإيطالى، علينا أن نرجع قليلاً إلى الوراء لنعرف موقف الشيوعيين الإيطاليين عن مسألة حوار الحضارات وصدامها، وهو موقف يتشابه فى كثير من عناصره مع موقف اليسار الشيوعى والتقدمى فى أوربا بشكل عام. فهذا اليسار قد أوضح منذ البداية أن مقولة صدام الحضارات، التى تم الترويج لها فى أعقاب نهاية الحرب الباردة، ما هى إلا غطاء للتمويه على تنفيذ أهداف الاستراتيجية الرأسمالية الغربية العالمية الجديدة فى زمن ما بعد المواجهة بين الرأسمالية والشيوعية، وهى استراتيجية متعددة الأبعاد



العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وتشمل بسط سيطرة مباشرة أو بالوكالة على كافة المناطق الحيوية فى العالم بالنسبة لمصالح الرأسمالية، سواء لموقعها الجيواستراتيجى أو لتحكمها فى طرق نقل ومواصلات برية أو بحرية أو خطوط أنابيب أو لامتلاكها موارد طبيعية أو خامات تحتاجها متطلبات عملية التراكم الرأسمالى، أو لوجود أسواق استهلاكية بها للسلع الغربية أو فرص استثمارية مغرية للاقتصاديات المتقدمة. كما تضمنت هذه الاستراتيجية تلبية مطالب المجمع الصناعى/ العسكرى فى الغرب، وبشكل خاص فى الولايات المتحدة الأمريكية، فى تشغيل آلة الحرب بشكل دورى وعدم تعطيلها بشكل دائم بما يوفر ساحة لتجربة أحدث إنتاج الترسانة العسكرية الغربية وتكنولوجيتها المتقدمة، وبما يوجد أيضًا صراعات مسلحة تكفل توفير أسواق ومستهلكين لمنتجات هذه الترسانة.

وبالتالى فإن اليسار الشيوعى الغربى عمومًا - والإيطالى على وجه الخصوص - قد رأى فى الترويج لمقولة صدام الحضارات تشويشًا على الغايات الحقيقية التى يجرى تنفيذها من قبل الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتزييفًا للوعى عبر نقله من وعى بصراع ذى طبيعة طبقية محليًا وعالميًا إلى ما يسمى بصراع حضارات وثقافات وأديان. وعلى هذه الخلفية يمكننا فهم بيان الحزب الشيوعى الإيطالى تعليقًا على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتصريحات كل من أسامة بن لادن وبرلسكونى، والذى يمثل تجسيدًا لرؤية متميزة فى الغرب قد لا نتفق مع منطلقاتها الأيديولوجية وفرضياتها السياسية، ولكنها فى إدانتها لليمين القومى - خاصة الجناح المتشدد فيه بنزعته

العنصرية - فى الغرب، ولليمين الدينى - بنزعته الانعزالية والتكفيرية تجاه «الآخر» - فى العالم الإسلامى، تصب من الناحية العملية فى نهاية المطاف لخدمة التيارات الفكرية والقوى السياسية المستنيرة والمتقدمة فى العالمين العربى والإسلامى الداعية إلى حوار حقيقى للحضارات، ليس مقصوراً على مناقشات نظرية ومحافل أكاديمية بل مرتبطًا بالواقع العالمى من جهة اتصاله بمطلب إعادة هيكلة العلاقات الدولية على أسس ديمقراطية وتحويل حوار الحضارات إلى عمل مشترك وتضامن دولى لإقامة نظام دولى يتصف بالعدالة، ولمساعدة الدول الإسلامية - وهى فى مجملها دول على طريق النمو - فى مجابهة مشكلاتها من فقر وجهل ومرض وغياب للخدمات الأساسية والتغلب على الفجوة المعرفية والعلمية والتكنولوجية عبر طريق ملائم لثقافة هذه الدول وإرثها الحضارى ونظامها القيمى، وذلك وصولاً إلى إنجاز تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية حقيقية متسقة مع خصوصية تطورها التاريخى.

كما يستدعى هذا الموقف لليسار الإيطالى الانتباه إلى حقيقة هامة ظلت غائبة فى معظم الأحيان عن برامج عمل حكومات الدول العربية والإسلامية منذ عقود، وهو غياب ارتبط بظروف الحرب الباردة ورغبة معظم الدول العربية والإسلامية حينذاك تجنب الظهور بمظهر من يأخذ جانب طرف دون آخر، ونعنى هنا تحديداً الحاجة الملحة لبناء جسور تفاهم واتصالات منتظمة ودورية بين الدول العربية والإسلامية من جهة، والأحزاب والقوى ومنظمات المجتمع المدنى فى العالم غير الإسلامى بصفة عامة، والغرب بصفة خاصة، من جهة



أخرى، والتى تكون أكثر تعاطفًا - أو على الأقل تفهمًا - مع قضايا العالم العربى والإسلامى، خصوصًا للذاتية الحضارية والثقافية للعرب والمسلمين، سواء فى عالمهم، أو المقيمين منهم فى خارج أوطانهم الأصلية بصفة دائمة.

وتأتى فى مقدمة هذه القوى غالبية الأحزاب الشيوعية واليسارية وبعض قوى الحفاظ على البيئة (الخضر) وبعض جماعات ما يسمى بالليبرالية الاجتماعية الجديدة، أو حتى قوى وتيارات دينية مسيحية -بل وأحيانًا يهودية- ذات توجهات تقدمية وبالتالى منفتحة تجاه الإسلام الحضارى والهوية العربية. وعبر بناء الجسور والتواصل مع هذه التيارات يمكن للعرب والمسلمين مخاطبة الرأى العام فى الغرب بلغة يفهمها ويقدرها وتحقق الحد الأدنى مما هو إنسانى ومشترك بين أبناء الحضارة العربية الإسلامية وأبناء الحضارة الغربية ذات بعض الجذور الإسلامية أيضًا. وتوجد أيضًا نقابات عمالية ومهنية وتنظيمات شبابية ونسائية واتحادات طلابية وجماعات كتاب ونقاد وغيرهم تتبع نفس الاتجاه وتستحق العناية والاهتمام من الدول العربية والإسلامية كبؤر لبلورة وعى شعبى فى العالم غير الإسلامى متفهم لحقيقة العروبة والإسلام والواقع المعاش للعرب والمسلمين والمشكلات التى يواجهونها. وبالرغم من تباين طبيعة وخصائص ومقاصد هذه القوى فى الغرب مع تلك الخاصة بالعرب والمسلمين فالنتائج العملية تبقى هامة من جهة تشابه المصالح وتقارب الرؤى بهدف تجاوز أجواء تبشر بصدام حضارات وتسعى لإيجاد الظروف الملائمة والعوامل الدافعة لذلك للتعمية على قوى تسعى



لتحقيق مصالحها الضيقة النظرة هنا وهناك ولو على حساب أشلاء الآلاف - بل الملايين- من الضحايا الأبرياء أيًّا كان انتماؤهم الحضارى أو الثقافى أو الدينى أو العرقى أو القومى.

ولا يمكن فهم مواقف اليسار الإيطالى تجاه أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتصريحات برلسكونى وبن لادن اللاحقة عليها بشكل كامل إلا إذا تناولنا مواقفه إزاء أحداث أخرى أكثر معاصرة. فقد وقف اليسار الإيطالى موقفًا حاسمًا ضد تصريحات لوزير داخلية حكومة برلسكونى فى عام ٢٠٠٥ تعرض فيها بالهجوم للإسلام والمسلمين، خاصة فى أوربا. وانطلق الوزير السابق فى حديثه من أرضية رأى فيها كثيرون من العالم الإسلامى ومن مسلمى أوربا ومن القوى التقدمية والليبرالية فى الغرب نكهة عنصرية يمينية ومتعالية على المسلمين وتكيل الاتهامات لهم ولدينهم. وكان لهذه الحملة المضادة للوزير السابق، والدور المركزى الذى لعبه اليسار الإيطالى فى إطارها، دور فى دفع حكومة برلسكونى إلى التحرك نحو إقالة الوزير أو على الأقل إجباره على الاستقالة، بل إن الكثير من المحللين السياسيين رأوا فى هذه الحملة وفى النتيجة التى أدت إليها، بخروج وزير الداخلية من موقعه، الخطوة الأولى على طريق أدى فى نهاية الأمر وبعد ذلك بأشهر معدودة إلى سقوط تحالف اليمين الذى يقوده برلسكونى فى الانتخابات البرلمانية الإيطالية أمام تحالف اليسار بزعامة برودى.

أما المسألة الثانية التى نتعرض فيها لموقف اليسار الإيطالى فهى تصريحات البابا بنديكت السادس عشر تجاه المسلمين خلال خطاب له



ألقاه فى ألمانيا – مسقط رأسه – مستعينًا بنصوص قديمة لإمبراطور بيزنطى تتناول الإسلام ورسوله بشكل سلبى وتقصر إنجازات الإسلام على استخدام العنف وشن الحروب والتعطش للدماء. ويمكننا أن نفهم أهمية هذه التصريحات بالنسبة للإيطاليين من منطلق العلاقة الفريدة التى تربط بين دولة الفاتيكان والدولة الإيطالية من جهة، ونظرًا لانتماء الغالبية الساحقة من الإيطاليين للمذهب الكاثوليكى من جهة أخرى. ولذا، جاءت مواقف اليسار الإيطالى واضحة فى إدانة تصريحات البابا هذه، واعتبارها غير ملائمة ولا مناسبة له، ولا تؤدى سوى إلى تأجيج مشاعر عدائية ضد المسلمين فى الغرب وتضيف إلى التوتر الحادث فى العلاقة بين العالم الإسلامى والغرب، بما لا يخدم القضايا الحقيقية على أى من الجانبين.

ولكن على الجانب الآخر فإن اليسار الإيطالى حرص فى أكثر من مناسبة على تأكيد انحيازه لحرية الرأى والتعبير ورفض المصادرة عليهما تحت أى مسمى وبأى حجة. فعل ذلك فى إدانته لاغتيال مخرج هولندى أخرج فيلمًا حمل توجهات سلبية عن موقف الإسلام من المرأة على يد مواطن هولندى مسلم مهاجر أصلاً من المغرب، معتبرًا الاغتيال وسيلة فاشية وبربرية للتعبير عن الاختلاف فى الرأى، وتهدد أسس النظام الديمقراطى ومسلماته الأساسية. وفعل الشىء نفسه إبان إلغاء أوبرا برلين لعرض كان يتضمن فى نهايته صورًا للرسول محمد عليه الصلاة والسلام والنبى موسى والمسيح عيسى وبوذا، بعدما أعلنت الدار عن تلقيها تهديدات لم تحدد مصدرها أو تفاصيلها، ولكن ذكرت وسائل إعلام غربية أنها جاءت من مسلمين متشددين. وكان الانتقاد

هذه المرة لدار الأوبرا أولاً لرضوخها للتهديدات والتضحية بمبادئ حرية الرأى والتعبير، وثانيًا لإصرارها على رفض الإفصاح عن طبيعة التهديدات ومصدرها، مما أدى إلى فتح الباب للتقولات وسعى البعض لإلصاق التهمة بالمسلمين وتأجيج المشاعر ضدهم.

وبخلاف الحالات السابقة فإن موقف اليسار الإيطالى تجاه الرسوم الكاريكاتورية الدانماركية المسيئة لرسول الإسلام قد سعى للتوازن؛ فهو وإن عبر عن القلق تجاه غياب الإحساس بالمسئولية لدى بعض الصحفيين والإعلاميين وعدم تقديرهم للأمور على نحو مناسب أخذًا فى الاعتبار معتقدات الآخرين وموروثهم العقائدى والثقافى وما يولده ذلك من حساسيات، فإنه عبر عن الرفض لأعمال العنف فى بعض ردود الفعل فى الشارع الإسلامى، والإضرار بمصالح غربية من منطلق التعميم المثير لخلط الأوراق والذى يهدد حرية الكلمة والفكر بشكل عام ويأخذ الحابل بالنابل دون الأخذ فى الاعتبار أن الغرب ليس شيئًا واحدًا موحدًا بنفس القدر الذى ليس فيه العالم الإسلامى كيانًا متناغمًا من النواحى الفكرية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وبما يعاقب قوى فى الغرب وقفت تاريخيًّا والآن بجانب المسلمين فى قضاياهم العادلة. كما رأى فى أعمال العنف هذه وردود الفعل المبالغ فيها من وجهة نظره على الرسوم جرًّا للعالم إلى قضايا إما وهمية وإما ثانوية فى توقيت حرج يواجه فيه العالم قضايا أكثر خطورة وإلحاحًا تتصل بحياة البشر وبقائهم وحقهم فى الحياة وحريتهم من الحاجة والعوز.



نحو رؤية مصرية عربية لحوار الحضارات والثقافات والأديان

نحاول هنا أن نعرض لما نزعم أنه مدخلات مختلفة لصياغة رؤية مصرية عربية لحوار الحضارات كمفهوم واستراتيجية ومنهج لإدارة العلاقات الدولية دون الاقتصار على أى من البعدين النظرى والأكاديمى أو السياسى/ الثقافى العملى فقط.

وأبرز هنا دور مصر المحورى لتحقيق هذا الهدف فى ضوء تاريخها الطويل من العطاء الحضارى للإنسانية وما ترمز إليه من تعايش - بل وتفاعل- سلمى وبناء فيما بين حضارات وأديان وأعراق متعددة. فمصر ليست فقط «أم الحضارة» بل هى نتاج تفاعل الحضارات عبر الزمن فهى مقر الكنيسة القبطية وهى منارة الحضارة العربية والإسلامية منذ دخلها الإسلام فى القرن السابع الميلادى.

كما أن الأزهر الشريف هو صوت الوسطية الإسلامية عبر العالم وعلى مر العصور وله إسهامه فى إثراء التراث الإنسانى بأسره - بالرغم من تحفظات للبعض أو ملاحظات عن تراجع هذا الدور فى العقود الأخيرة أو تصاعد التشدد أحياناً والجمود أحياناً أخرى على بعض أوجه فكر بعض رجال الأزهر الشريف ودورهم - ومصر هى قلب التسامح والحوار بين مختلف الثقافات والأديان، ووحدة شعب مصر ارتكزت دائماً على تمايز حضارتهم وتاريخهم.

وأدى هذا إلى حرص مصر على الإسهام فى مسألة الحوار بين الحضارات وذلك من خلال الدعوة إلى إجراءات بناء ثقة فيما بين أتباع الحضارات المختلفة وخطة عمل تقوم على أساس مبادئ متفق عليها وأهداف معروفة بشكل محدد، ومنحت مصر دورًا محوريًا فى هذا المجال للأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة.

ودعمت مصر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار عام ٢٠٠١ عامًا للحوار بين الحضارات، لأن من شأن هذا العمل الجماعى من جانب المنظمة الدولية أن يظهر وجود توافق دولى بشأن القلق من مقولات «صدام الحضارات» والوعى بأهمية تعزيز التفاعل المبدع بين الثقافات على أسس التسامح والاحترام المتبادل وتوعية الرأى العام العالمى بذلك، وذلك من منطلق إدراك الارتباط بين حوار الحضارات من جهة والسلم والأمن الدوليين من جهة أخرى.

وقد شاركت الدبلوماسية المصرية بالفعل - بناء على توجيهات السيد الرئيس محمد حسنى مبارك - فى عدة مبادرات لحوار الحضارات كان منها مشروع حوار حضارات العالم القديم الأربع مع كل من إيران واليونان وإيطاليا، كما كانت مصر من الدول الراعية لمبادرة الرئيس الألمانى السابق «رومان هرتزوج» للحوار بين الثقافتين الغربية والإسلامية والتى تبناها لاحقًا الرئيس الألمانى «يوهانس راو».

كما عبر السيد الرئيس عن وعى متقدم فى أكثر من مناسبة بأهمية توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لنشر نتاج عمليات حوار الحضارات والثقافات والأديان الجارية على مستوى شعوب العالم.



كما أن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية قد نظَّم على مدار السنوات الماضية عدة مؤتمرات حول موضوع حوار الحضارات، حيث لعبت وزارة الأوقاف والأزهر الشريف دورًا هامًا فى هذا الإطار.

وننتقل إلى مواقف ومداخلات الدبلوماسية المصرية وتركزت تلك المداخلات حول الرد على تساؤل مهم هو: هل العالم يتجه نحو صدام أم حوار فيما بين الحضارات والثقافات والأديان؟ وأتى اهتمام الدبلوماسية المصرية بمسألة التفاعل بين الحضارات والثقافات ليطرح تساؤلاً حول سبب اهتمام السياسيين والدبلوماسيين بموضوع كهذا، من المفترض أن يكون موضوع تركيز المؤرخين والمفكرين والكتاب والمثقفين وربما الفنانين.

إلا أن الرد على هذا التساؤل كان ما طرأ من تحولات نوعية شهدتها العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار التنافس الأيديولوجى بين الشيوعية والرأسمالية، حيث تحول الحديث عن التباينات - أو حتى التناقضات - الثقافية إلى مسائل سياسية خلافية دفعت البعض للحديث عن صدام الحضارات، بداية بعالم السياسة الأمريكى الشهير «صمويل هنتنجتون» مما خرج بهذه المسائل من حيز نقاشات الغرف والقاعات المغلقة للنخب الثقافية إلى واجهة الأطروحات السياسية والإعلامية والأيديولوجية العلنية.

وكان الرأى الذى طرحه وزراء خارجية مصر منذ عام ١٩٩٧ إلى اليوم (السادة عمرو موسى وأحمد ماهر السيد وأحمد أبو الغيط) فى خطبهم وكلماتهم وأحاديثهم بشأن الرد على هذا الموضوع هو أن هذه

المسائل – أى التناقضات أو الاختلافات الثقافية– جرى تصويرها بشكل مغاير للحقيقة – سواء عن سوء فهم أو سوء قصد – وتم إساءة تفسيرها وأحيانًا كثيرة استغلالها لتحقيق أهداف سياسية ضيقة الأفق. ورفض وزراء خارجية مصر الثلاثة المساواة بين الحرب على الإرهاب والحرب بين الأديان.

وقد أبرز السادة الوزراء الثلاثة أن كل حضارة أو ثقافة تعكس تمايز الهوية التاريخية لشعبها أو لشعوبها بحيث تتشكل كل حضارة عبر تراكم الإسهامات الفكرية والثقافية التى تمثل إسهام هذا الشعب أو هذه الأمة فى تحسين فهم البشرية لذاتها وتاريخها ومستقبلها والعالم من حولها. وبنفس القدر، فإن مختلف الأديان بلور كل منها نظامًا قيميًّا فى سياق تطور سياسى واجتماعى واقتصادى معين وخاص به.

وقد أقر الوزراء الثلاثة بأن تمثيل الإسلام وحضارته بشكل سلبى كقوة معادية لحركة التاريخ بواسطة بعض المسلمين – فى إشارات ضمنية إلى قوى التعصب والتطرف فى مجتمعات المسلمين وممارساتهم بما يوحى بتعارض الإسلام مع الحداثة ومع الثقافات الأخرى – قد أثر سلبًا على الرؤية الغربية للإسلام، وأعاق قدرة الغرب على التعرف على عمق مساهمة الإسلام كديانة وحضارة فى تقدم الإنسانية، أو على إدراك الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية للعالم الإسلامى.

وقد أدى كل هذا إلى مشاعر مواجهة لم يكن هناك حاجة لها بين الغرب والعالم الإسلامى، سواء على مستوى الرأى العام أحيانًا



أو على مستوى الحكومات أحيانًا أخرى، والتحرك فى اتجاه الصدام والمواجهة، بما يخدم فى نهاية الأمر من يرون فى هذه المواجهة ما يحقق مصالحهم الخاصة.

وأدت هذه المشاعر السلبية إلى قراءة مبتسرة وانتقائية ومضللة لأحداث تاريخية سابقة مما زاد الهوة بين الإسلام والغرب. كما تزامن ذلك مع درجة من السطحية والسخرية فى التغطية الإعلامية لمواقف بعينها، وفرض صورًا نمطية على أحداث أو صراعات مما يثير التساؤلات عن مدى عفوية هذه التغطية أو تخطيطها مسبقًا لتضليل الرأى العام وتوجيه سياسات الحكومات فى اتجاه معين، وهو اتجاه رفض «الآخر» والتمحور حول «الأنا» وتحويل الصور النمطية إلى حقيقة أمام المتلقين وتكون المقارنة طبقًا لهذه الصور النمطية للحضارات وليس طبقًا للواقع.

وفى أكثر من مناسبة أشار وزراء خارجية مصر إلى حالات محددة عبرت عن البيانات الخاطئة والخطيرة لبعض المسئولين رفيعى المستوى فى الغرب وانعكاساتها السلبية على العلاقات بين الإسلام والغرب فى سبيل مكاسب سياسية قصيرة المدى هى الحفاظ على وحدة التحالف الغربى عبر إيجاد عدو جديد.

وتساءل السادة الوزراء عما إذا كانت هذه المواقف هى آراء شخصية لأصحابها أم هى تعبر عن سياسات عامة لدول الغرب، نافين الحاجة إلى اختراع «عدو» عبر تحقير حضارات أو أديان الآخرين وادعاء التفوق عليها وتوقع الخطر منها.

وقد أدى الحديث فى الغرب عن خطر إسلامى بالمقابل إلى حديث فى العالم الإسلامى عن خطر يهودى/ مسيحى، فى ظل بث بعض أتباع كل دين لمعتقدات مفادها بأن دينهم يحتكر الحقيقة ويملك الإجابة عن كل أسئلة الحياة اليومية للمؤمنين به.

وتركز نقد وزراء خارجية مصر لتصوير الإسلام كتهديد للغرب على أن الإسلام مختلف عن الشيوعية نوعيًا، فبينما جاءت الشيوعية كنتائج للتطور الاقتصادى/ الاجتماعى فى الغرب فى القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن الإسلام سبق ذلك وكل الأيديولوجيات الحديثة، ومثله مثل الأديان السماوية، فإنه باقٍ حتى نهاية الزمان.

وطالب الوزراء المصريون الشعوب وصناع السياسة فى الغرب بصياغة فهم أفضل للإسلام وللمسائل المتصلة بالمسلمين والعالم الإسلامى، داعين الغرب إلى هجر النظر إلى الإسلام وحضارته وأحداث عالمه من منظور العنف والإرهاب فقط حيث إن العنف يجرى فى كل مكان بما فيه بلدان الغرب ذاتها.

وبالمقابل، فقد قدر السادة الوزراء عاليًا فى عدة مناسبات تصريحات لقادة غربيين ونفيهم وجود تناقض بين الحضارتين الإسلامية والغربية مؤكدين على التزام بلدانهم باتباع سياسة صداقة واحترام مع العالم الإسلامى، وإشارتهم إلى الإسهام الإيجابى والمهم للمسلمين من مواطنى بلدانهم الغربية - وعددهم بالملايين - فى مجتمعاتهم.

ورأى وزراء خارجية مصر أن بناء فهم متبادل أكثر موضوعية بين الإسلام والغرب هو مسئولية مشتركة بين العالمين الغربى

والإسلامى. فمسائل مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان التى تستخدم كذريعة للهجوم على الإسلام أحيانًا فى الغرب يجب أن يعاد طرحها بشكل جدى لكى يعرف الغرب أن الإسلام سبق كافة الشرائع منذ أكثر من ١٥ قرنًا فى الدعوة للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وتقديم صيغة متوازنة بين حقوق الأفراد والمجتمع وإظهار الاحترام والتسامح - بأقصى درجاتهما - تجاه أتباع الأديان الأخرى، وأن ما يناقض ذلك كان استثناءات تؤكد القاعدة وهى استثناءات عانت منها كافة المجتمعات والأديان.

وللبرهنة على كذب ادعاءات صراع وصدام الحضارات أشار السادة الوزراء فى عدة مناسبات إلى أن القرن العشرين شهد حربين عالميتين بدأتا فى أوربا وانتشرتا منها إلى بقية أنحاء العالم، وكانت الأطراف المتحاربة - سواء فى أوربا أو عبر الأطلنطى - تنتمى إلى نفس الحضارة، ولم تكن هذه هى الحالة الأولى للحرب فيما بين أتباع نفس الديانة أو الحضارة، حيث إن الدافع للحروب كان تناقض المصالح وليس تباين الانتماء الحضارى.

وأبرز مثال على ذلك تحالف ألمانيا وإيطاليا مع اليابان فيما عرف تاريخيًا باسم «دول المحور» خلال الحرب العالمية الثانية. وفى أكثر من حالة اتهم الوزراء الدفع بالعامل الحضارى إلى الواجهة بأنه يمثل غطاء لأعمال سياسية تستهدف بالأساس العرب والمسلمين.

إلا أن أزمة كوسوفو نفسها أوضحت إفلاس نظرية «صدام الحضارات»، فالحضارتان الإسلامية والمسيحية اجتمعتا معًا على

أساس القيم المشتركة بينهما لرفض العنف والقمع والتطهير العرقى وللدفاع عن قيم العدالة والحرية والسلام. وهذا التواصل والتفاعل الإيجابى بين الحضارات ليس وليد اليوم، بل إن المفكرين العرب والمسلمين كانوا قد ترجموا الأعمال الكبرى للحضارة الإغريقية وحافظوا على تراثها وأضافوا إليه، ونقلوا هذا كله إلى الغرب كتراث حى قابل للاستفادة منه.

ومن السهل التعرف على فضل الحضارة العربية الإسلامية فى أعمال مفكرين غربيين فى الأزمنة الحديثة فى مجالات الفلسفة والعلوم والآداب، بدءاً من عصر النهضة الأوربية وما سبقها من مرحلة تنوير فكرى. وبالتالى تصبح الحضارة الغربية اليوم وقيمها هى نتاج تاريخى لإسهامات اليهودية والمسيحية والإسلام وغيرهم وليس مجرد نتاج لإسهامات اليهودية والمسيحية فقط كما يدعى البعض فى الغرب. كما أن العالم الإسلامى استفاد فى الماضى واليوم من إنجازات الغرب، خاصة فى المجالات العلمية والتكنولوجية والطبية.

وأشاد السادة وزراء خارجية مصر عدة مرات بكتابات مستنيرة وإيجابية وبعيدة النظر فى الغرب طالبت الغرب بإعادة النظر فى رؤيته التقليدية للإسلام والتحول من التركيز على السعى لتصدير النموذج الحضارى والثقافى الغربى للعالم الإسلامى إلى القبول بـ «الاستيراد الثقافى» وتحسين فهمهم لعالم صار أكثر ترابطًا وتعقيداً.

وحذر السادة الوزراء مراراً من أن كثرة ترديد مقولة «صدام الحضارات» قد يجعل منها حقيقة واقعة بالرغم من مسعى أطراف

عديدة - منها مصر - لنفى صحة هذه المقولة التى يتم ترويجها فى عالم تتقارب ثقافاته من بعضها البعض كل يوم أكثر من الذى سبقه، ويواجه عددًا متزايدًا من التحديات والمخاطر العابرة للحدود والتى لا تنظر للفوارق الثقافية والحضارية والدينية وتتطلب تعاونًا وتضامنًا دوليين.

وتتضمن هذه التحديات والمخاطر التدهور البيئى واستنزاف الموارد الطبيعية وما يمثله الإرهاب الدولى من تهديدات، ظهرت آثارها العالمية بوضوح عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة، بما فيها تهريب وتجارة المخدرات والاتجار فى الأفراد (النساء والأطفال). ويستوجب كل ما تقدم التكامل العالمى فى القرن الحادى والعشرين بعيدًا عن التجزئة وبث العداوة والبغضاء.

ودعا السادة الوزراء إلى ضرورة أن تعكس الممارسات الدينية التسامح والاحترام المتبادل، وأن يؤدى الحوار بين الأديان إلى التوصل إلى فهم مشترك لقيم أخلاقية مشتركة.

واتصف الموقف الرسمى والثقافى المصرى عمومًا برفض الصيحات السلبية الداعية إلى الصدام بين الحضارات والثقافات ونعتها بالتطرف والوقوف بحزم فى مواجهتها وصياغة اقتراحات وبرامج للتصدى لهذه الدعوات وتفنيدها وإظهار بطلانها وعدم اتساقها الداخلى ومخاطرها على مستقبل التعايش - ناهيك عن التعاون - الدولى، بل وعلى بقاء البشرية فى حد ذاته، على أن ترتكز هذه البدائل على أساس احترام الآخر وتعزيز أسس التفاهم المشترك، وقد أدت هذه الجهود المصرية إلى الإسهام فى انحسار نسبى للنظرية القائلة

بصراع وصدام الحضارات وإثبات حقيقة أن تفاعل الحضارات يشكل جزءًا من حياة الأمم وتاريخ البشرية، ومن تطور نشط لا يقف عند نقطة بعينها ولا يصب لصالح حضارة واحدة.

وتواصل الدبلوماسية المصرية المضى على طريق تفاهم الحضارات بعزم مكين وخطى ثابتة، وتواصل الحوار من موقعنا الفريد فى هذا العالم كملتقى ونقطة انصهار لحضارات وثقافات مختلفة وصولاً إلى تفاعل على كافة الأصعدة مع الآخرين فى هذا العالم، من منطلق التبشير بقناعة لا يشوبها الشك أو التردد بأن هذا العالم الذى نعيش فيه جميعًا واحد له روافده وحضاراته التى تصب جميعها فى خانة واحدة هى المستقبل الأكثر أمنًا ورفاهًا للجميع مما يستدعى التعاضد والتعاون من منطلق المساواة دون التعالى وعلى أساس المشاركة دون ادعاء احتكار الحقيقة.

كما كان لمصر موقفها إزاء التقارير المتتالية للأمين العام للأمم المتحدة حول حوار الحضارات طبقًا للولاية التى خولها له قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر فى عام ١٩٩٨ فى هذا الشأن. فقد طالبت مصر مرارًا بوضع هيكل محدد لمفهوم حوار الحضارات بما يميزه عن غيره من المفاهيم المشابهة له، وتحديد واضح لدور الأمم المتحدة فى هذا السياق، وكذلك الدعوة للعمل على تحديد معايير للحضارات التى تشترك فى هذا الحوار وأى طرف من كل حضارة أساسية أو فرعية سيمثلها، وشكل الحوار ومنهجه وغايته وما يفترض أن يصدر عنه من دعوة للتعايش أو التعاون بين الحضارات.

كما دعت مصر إلى الالتزام بما ورد فى القرار الأصلى للجمعية العامة من تمويل الأنشطة المتعلقة بحوار الحضارات من ميزانية الأمم المتحدة العادية وليس من موارد من خارج ميزانية المنظمة كما دعا الأمين العام فى تقاريره. واتسم موقف مصر بالحرص - بل وبالحذر - إزاء محاولات الربط بين حوار الحضارات من جهة ومفاهيم خلافية مثل «الدبلوماسية الوقائية» من جهة أخرى.

وفى سياق الربط بين حوار الحضارات والعولمة، تسعى مصر دائماً برموزها السياسية والدبلوماسية والثقافية إلى التأكيد على المفهوم الصحيح للعولمة طبقاً لتعريفها، أى الترابط والاعتماد المتبادل فى العلاقات الدولية وما يترتب على ذلك من القناعة بأن أى دولة مهما تعاظمت إمكانياتها، فإنها لن تتمكن من فرض سيطرتها على المقدرات الدولية دون مشاركة إيجابية من بقية الدول أعضاء المجتمع الدولى، وما يتصل بذلك على صعيد حوار الحضارات من رفض احتكار الحكمة من جانب حضارة بعينها بل الإيمان بالتعددية الحضارية والتنوع الثقافى وصولاً إلى رفض محاصرة حضارة بعينها - مثل الحضارة الإسلامية - ونعتها بعدم التسامح والتعصب والجمود وتعبئة الحصار حولها استغلالاً لحالات من الجمود الفكرى النسبى لدى بعض مفكرين أو ممارسات عنف أو تحريض من جانب بعض حركات فى العالم الإسلامى.

ويتصل بذلك أهمية تأكيد مبدأ المسئولية الفردية بحيث لا يتم توريط دول إسلامية فى الاتهام بالتعصب لمجرد وجود أفراد أو جماعات من

أصحاب جنسية تلك الدول يتسمون بتلك الصفة مع مراعاة التوازن بحيث لا تكون المسئولية الفردية مدخلاً لتجاوز سيادة الدولة وتبرير التدخل فى الشئون الداخلية للدول خرقاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وبدلاً من فكرة إيجاد عدو موحد هو «عدم التسامح» تعاديه كل الحضارات فإن مصر دعت لتبنى منهج اقتراب إيجابى بإسقاط فكرة العدو كلية والتركيز على قيمة التفاهم والحوار وعلى نقاط الالتقاء بما قد يؤدى فى نهاية الأمر إلى احتواء الاتجاهات الداعية للتعصب والجمود وإيجاد أرضية مشتركة تتصف بالإيجابية على مستوى الفكر والعمل فيما بين أتباع مختلف الحضارات والثقافات والأديان.

وعلى صعيد آخر، رفضت مصر دوماً اتخاذ حوار الحضارات كمدخل لإباحة أو تشجيع التهجم على المعتقدات والطقوس الدينية حيث إن هذه ليست مجالاً للحوار الذى ينصب أساسًا على القيم والمعايير الأخلاقية.

وإجمالاً، أكدت مصر فى مداخلاتها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ تبنى قرار حوار الحضارات بها عام ١٩٩٨ على أن حوار الحضارات هو الإطار الذى يسمح للمجتمع الدولى بمعالجة المسائل التى يراها أكثر إلحاحاً مثل السلم والأمن الدوليين والتجارة الدولية وحقوق الإنسان والبيئة على أسس الفهم المتبادل وصولاً إلى الفهم المشترك لحل المسائل العالقة على الصعيد الدولى.

وحذرت مصر من السماح للنظريات القائمة على أساس مفهوم صراع الحضارات وصدامها بتوجهاتها المتشائمة بأن تتحول إلى نبوءات تحقق



نفسها. فالحضارات المختلفة خرج منها دعاة حروب ودمار وطغاة كما خرج منها قادة بناءون ودعاة سلام وأصحاب اختراعات واكتشافات - أفادت البشرية - وعلماء وفنانون مبدعون أثروا حياة الإنسان بأسرها.

كما أنِ حوار الحضارات هو وسيلة لتجاوز الفواصل الأيديولوجية والعقائدية والدينية والفكرية والثقافية دون إنكارها أو تجاهلها، حيث إن القراءة الواعية والمتعمقة لحركة التاريخ تثبت أن التفاعل القائم على الاحترام والمنفعة المتبادلين كان ولا يزال عنصرًا رئيسيًا وراء ازدهار الحضارات ومسيرة البشر عبر التاريخ، من خلال التطور التدريجى للأفضل.

فما وصلت البشرية إليه اليوم هو نتاج لتراكم منجزات منذ فجر التاريخ وليس فقط حصيلة لإنجازات القرن العشرين، وبدأت هذه المسيرة بالحضارة المصرية القديمة ومرت بالحضارات البابلية والفينيقية والإغريقية والرومانية والعربية الإسلامية وعصر النهضة الأوربى وثورة الكمبيوتر وعصر الذرة والفضاء، فثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، دونما إنكار لدور حضارات الهند والصين واليابان وغيرها.

وبالتالى فالمستقبل يتطلب مساهمات من الجميع فى مختلف المجالات مع الإقرار بالتعددية والتنوع الفكرى والثقافى والدينى وبحق كل شعب فى المحافظة على هويته الذاتية حيث يتعايش الجميع بشكل إيجابى فى إطار المجتمع الدولى فى تنافس شريف وتقدير للآخر وإسهام مشترك فى تقدم الإنسانية.

فحق كل أمة فى التمسك بحضارتها ودينها لا يعنى إعلان الحرب على الآخرين، بل يعكس مبادئ كرستها الأمم المتحدة وميثاقها مثل المساواة فى السيادة وحق كل شعب فى اختيار الفكر الذى يناسبه والنظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى يرتضيه. ويجب أن ينطلق حوار الحضارات من فرضية متفق عليها بأن أى حضارة لا تستطيع التغلب على حضارة أخرى مهما كانت درجة قوتها وتطورها السياسى والاقتصادى والعسكرى والعملى فى مرحلة ما أو حجم إنجازاتها كمًّا أو كيفًا.

ويمكن أن تلعب العولمة دورًا إيجابيًّا لتحقيق ما تقدم، فهى بما حققته من تقدم علمى وتكنولوجى ومعلوماتى واتصالاتى غير مسبوق أذابت عوائق الزمان والمكان وتضاعف التعامل والتواصل بين الشعوب والمجتمعات، ولكن ليس من شأن ذلك أن يقضى على التعددية الثقافية والخصوصية الحضارية لكل أمة وشعب أو يفرض معايير موحدة أو يخضع الآخرين لمصالح مجتمع بعينه أو رؤية حضارة واحدة لمشكلات العالم وكيفية التغلب عليها.

وتركز الموقف المصرى فى أن نقاط «التماس» بين الحضارات يجب عدم السماح لها بأن تكون نقاط تصادم، بل تحويلها إلى نقاط حوار ولقاء وفهم متبادل ومساحة تداخل مشتركة دون السعى للضغط على الآخر أو إجباره على تقديم التنازلات، فالتجربة التاريخية تؤكد أن الصراع لا يحقق تقدمًا أو تطورًا بل إن الحوار والتفاهم هما مدخلا السلم والأمن والتقدم والتعاون للبشر جميعًا.

واتسم الموقف المصرى بالتفاؤل فى المستقبل رغم كل مصادر التشاؤم فى الواقع المحيط، وذلك على أساس المساواة بين مختلف الحضارات ودون منح أولوية للبعض دون البعض الآخر ودون ازدواجية للمعايير، بل لبناء مستقبل أفضل للإنسانية يقوم على أساس سلام عادل وتنمية حقيقية تواجه مشكلة الفقر وتحلها وبيئة نظيفة وعلم وتكنولوجيا يستفيد منها الجميع بشكل متساوٍ والتزام بالقانون الدولى كما جسدته مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة واحترام لخصوصيات كل ثقافة وحضارة.

كما لفتت مصر الأنظار إلى الارتباط بين حوار الحضارات واعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٩ لإعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام باعتبار الأخيرة مجموعة من القيم وأنماط السلوك التى تراعى مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والتسامح والتضامن والتكافؤ وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وتحريم العدوان والاحتلال.

وعلى الصعيد السياسى والدبلوماسى فإن دور وفد مصر فى مؤتمر مكافحة التعصب وعدم التسامح الذى عقد فى العاصمة السويدية أستكهولم فى يناير ٢٠٠١ كان لافتًا ممثلاً فى السفير الدكتور محمود فرغل، خاصة أن مصر والمغرب كانتا الدولتين الوحيدتين المشاركتين فى المؤتمر المذكور من العالم العربى والإسلامى.

وجسد هذا الدور الارتباط بين النظرية والواقع فقد عارض الوفدان بحسم تركيز البيان الختامى للمؤتمر المذكور على موضوع

«المحرقة» (الهولوكوست) التى تعرض لها اليهود على أيدى النازى قبل وخلال الحرب العالمية الثانية دون غيره من قضايا التعصب وعدم التسامح مثل ما مارسه نظام الفصل العنصرى (الأبارتهيد) السابق فى جنوب إفريقيا حتى عام ١٩٩٤ وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلى بحق الشعب الفلسطينى وغيره من شعوب المناطق العربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلى وقضايا العنصرية والعداء للأجانب خاصة العرب والمسلمين فى أوربا فيما يعرف بـ «الإسلاموفوبيا».

ونجح الوفدان المصرى والمغربى فى قصر الإشارة إلى المحرقة على إشارة واحدة وإدماج نقاط أخرى فى البيان الختامى مثل الدعوة للعمل على مكافحة الخوف من الإسلام والعداء للأجانب فى أوربا وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان على الصعيد العالمى، كما ركز الوفد المصرى فى بيانه أمام المؤتمر على أنه لن يكون هناك سلام فى الشرق الأوسط ما دام الشعب الفلسطينى يتعرض لمجازر مستمرة من جانب الجيش الإسرائيلى.

واعتبر الوفد المصرى المؤتمر فرصة سانحة لتعريف السويد حكومة وأجهزة إعلام ومثقفين وشعبًا بحقيقة العرب والمسلمين وتصحيح المفاهيم الخاطئة فى هذا الشأن، وتوسيع هذا الجهد ليشمل كافة الوفود المشاركة من أكثر من ٥٠ دولة من العالم غير العربى وغير الإسلامى سواء على مستوى مسئولين رسميين أو مؤسسات المجتمع المدنى، وكذلك إنكار أن تكون المحرقة هى الجريمة الوحيدة التى تم ارتكابها بحق الإنسانية والتذكير بما يتعرض له الشعب الفلسطينى.



وخلال مؤتمر آخر عن حوار الحضارات استضافته كل من ليتوانيا وبولندا فى عاصمة الأولى فى إبريل ٢٠٠١ كان الحضور المصرى بارزاً أيضًا برئاسة السفير الدكتور محمود فرغل. ودعا وفد مصر إلى رفع الوعى بأهمية موضوع حوار الحضارات والثقافات والأديان على الصعيد العالمى كمدخل لفهم متبادل أفضل وأعمق.

واعتبر الوفد المصرى أن عملية الحوار متواصلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلا أن إنجازاتها تتسم بقدر كبير من المحدودية نظراً لأنها كانت فى كثير من الأحوال أقرب إلى الحديث إلى النفس (المونولوج) منه إلى الحوار مع الآخر (الديالوج)، وربما جاء ذلك بسبب عمومية الحوار وعدم تحديد محاوره وأبعاده بدقة أو طرح قضايا محددة يجرى الحوار بشأنها.

فحوار الحضارات هو عملية متعددة المستويات تشمل السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة والفكر والفنون. كما أن النظر إلى العولمة اليوم باعتبارها تعنى اتباعًا لنسق واحد من الأفكار والقيم يجب اتباعه من قبل أبناء الحضارات المختلفة سيكون أمراً خطيراً للغاية. فحتى بفرض الاتفاق جدلاً على قيم الليبرالية واقتصاد السوق وحقوق الإنسان فإن ذلك لا يعنى إهمال الإرث الحضارى والثقافى والهوية التاريخية لكل شعب وأمة.

فكل شعب يفخر بخصوصيته وتمايزه الذى يعكس ظروف عملية تطور اجتماعى/ اقتصادى، وتراكم ثقافى/ فكرى فى سياق تاريخى بعينه، وكل شعب مستعد للدفاع للنهاية عن هذه الخصوصية والتمايز،

وهذا الفخر هو مدعاة لدعمه والحفاظ عليه؛ لأنه يساهم فى تحقيق حالة استقرار مجتمعى تعتبر ضرورية لمساعدة هذه الشعوب - خاصة من يعانى منها من التخلف الاقتصادى والاجتماعى - للخروج من عنق الزجاجة والتحرك نحو التقدم بخطى ثابتة وثقة فى النفس بما يساعد على تجاوز هذه المرحلة الانتقالية وتجنب ما تشهده هذه المجتمعات أحياناً من اختلال للتوازنات القديمة وقلاقل اجتماعية أو حتى سياسية.

كما أن من شأن مساعدة الدول النامية ذات الحضارات العريقة فى جهودها التنموية جعل حوار الحضارات أكثر وعداً وإثماراً.

وحذر وفد مصر خلال هذا المؤتمر مما أسماه احتكار وسائل الإعلام الغربية للخبر فى العالم وكيفية نشره وطريقة عرضه وتفسيره بينما تغيب رؤية العالم غير الغربى ليس فقط عن الغرب بل عن بقية العالم ويبقى الجميع أسرى رؤية وحيدة للأحداث، وهو الأمر الذى يستدعى التوصل إلى مدونة قواعد سلوك تلتزم بها وسائل الإعلام الغربية، خاصة فيما يتصل بعرض ما يرتبط بالإسلام، فى إنتاجها ومطبوعاتها بحيث لا يقتصر ذلك على صور نمطية من التعصب والدوجماطيقية ومعاداة التقدم بل والإرهاب.

فأجواء مثل تلك السائدة اليوم لا تشجع على الحوار بل قد لا تسمح به أحياناً، فدوائر سياسية وإعلامية وأكاديمية غربية تتناسى فضل الحضارة الإسلامية فى نهضة أوربا وتنكر مساحات الاتفاق والاشتراك الأوسع كثيراً من مساحات التناقض والاختلاف بين الحضارتين الغربية والإسلامية.



فالحوار سيسعى أيضًا إلى تعزيز - وربما توسيع- دائرة الاتفاق والتوصل إلى آلية متابعة لما يتم الاتفاق عليه خلال الحوار من إجراءات، وكذلك فض الغبار عن التعاريف والتفسيرات الحقيقية لمفاهيم التسامح ورفض الدولة الدينية والإيمان بالأخوة الإنسانية بدلاً مما علق بها من تعاريف وتفسيرات منحرفة أو محرفة خلال قرون العداء بين العرب والمسلمين من جهة والغرب من جهة أخرى.

ونبهت مصر دائمًا إلى ألا يكون الحوار بين الحضارات والثقافات عملية ذات طبيعة مراسمية أوموسمية تتم فى مناسبات معينة وبطابع احتفالى وتقتصر على النخب فقط وتتحول إلى مناقشات مفتوحة بلا ناتج نهائى، بل على العكس يجب أن تكون المناقشات مفتوحة لمختلف قطاعات المجتمع المدنى، خاصة النساء والشباب والطلاب، مما يستوجب أن تكون المدارس والجامعات والأندية الاجتماعية ساحات لحوار الحضارات أيضًا.

ويتطلب هذا بدوره مراجعة المناهج الدراسية لإزالة ما لحق بها من حضٍ على كراهية الآخر أو الترويج لمفاهيم خاطئة وسلبية عنه وتشجيع تدريس جوهر الحضارات الأخرى والترويج لقيم التسامح ونبذ التعصب، والتفاهم المشترك، وتعزيز دور الأسرة فى عملية التربية فى تقديم صورة صحيحة للأبناء عن الآخر حضاريًا وثقافيًا ودينيًا، وتبادل الزيارات بين الطلاب والشباب والأساتذة والصحفيين والإعلاميين والمفكرين المنتمين إلى حضارات وثقافات مختلفة، وإيجاد آليات ربط بين المراكز الثقافية والإعلامية والفنية عبر العالم بما يزيل من الأفكار

العدائية تجاه الآخر دون الاستناد إلى أساس، والتنسيق فى محاربة حملات تشجيع الخلافات وتأجيج الكراهية بين الثقافات بما فى ذلك إمكانية إنشاء «مركز إنذار مبكر» لهذا الغرض فى إطار الأمم المتحدة.

ويتضمن الموقف المصرى أيضاً الدعوة إلى تدريب المدرسين والأساتذة على تدريس ثقافات وحضارات الآخرين وما هو مشترك من قيم بين مختلف الحضارات، وتشجيع الأبحاث والدراسات عبر القطاعية - القطاعات بين أبناء الثقافات المختلفة فيما يخص المشكلات التى تواجه البشرية، خاصة فى مجالات البيئة، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والهندسة الوراثية، والتكنولوجيا الحيوية والمواد الجديدة وغير ذلك.

كذلك يمكن تجميع إنجازات أبناء كل حضارة وإسهاماتهم التى أثرت إيجابيًا فى مسيرة البشرية على المستويين المعنوى والمادى ووضع مواقع على الإنترنت للتفاعل بين الحضارات المختلفة وتأثير ذلك التفاعل فى السابق على تقدم البشرية، وتعزيز دور المرأة فى الحوار عبر التحاور بين نساء من ثقافات مختلفة حول القضايا المعاصرة التى تواجه المرأة عبر العالم ومناهج التعامل معها فى كل مجتمع حسب ثقافته ومنظومته القيمية.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر إسهام مصر فيما يسمى بالمسار الثقافى لعملية برشلونة الخاصة بالتعاون الأوربى/ المتوسطى، وخاصة ما يتصل بحوار الثقافات والحضارات والأديان بين ضفتى المتوسط واستضافتها لمؤسسة حوار الثقافات والحضارات فى سياق عملية برشلونة وكذلك للمعهد السويدى للحوار الثقافى، ودورها القيادى



فى إطار المبادرة الإسبانية لتحالف الحضارات منذ انطلاقها زمن الحكومة الإسبانية اليمينية السابقة.

وإن كانت المبادرة المذكورة فقدت بعضًا من مصداقية صاحبها بعدما أطلق رئيس الوزراء الإسبانى السابق «أزنار» تصريحات سلبية ضد الإسلام والمسلمين على خلفية تعليقات له على واقعة الرسوم الدانماركية المسيئة للرسول محمد عليه الصلاة والسلام، وعلى تصريحات البابا بنديكت السادس عشر وردود الفعل الغاضبة عليها فى العالم الإسلامى.

فقد حددت مصر منذ البداية عدم التسامح والتعصب باعتباره التحدى الأساسى لعملية التعاون الأوربى/ المتوسطى على الصعيد الثقافى، ومنه يأتى التطرف والكراهية وبالتالى الحروب العرقية والإرهاب والعنف وإراقة الدماء، حيث يعتبر كل طرف أن آراءه هى وحدها الحق وما دونها هو الباطل، فالتعصب يمثل حالة ذهنية، وبالتالى لا يمكن التغلب عليه عبر استخدام القوة - حتى ولو افترضنا أن ذلك متاح- حيث إن من شأن هذا معالجة الأعراض بدلاً من جوهر المرض، أما الحوار فهو العلاج البديل والأكثر نفعًا والأعمق تأثيرًا.

ودعت مصر الأوربيين إلى إدراك أن الإسلام يمثل لتابعيه جوهر ثقافتهم وينظم المبادئ العامة لحياتهم وحياة مجتمعاتهم وسلوكياتهم مما يجعله أهلاً ليكون مقابلاً للحضارة الغربية. وسعت مصر إلى تعريف الطرف الأوربى بأن الإسلام دعوة للتسامح من خلال تعليم المسلمين أن إيمان المسلم لا يكتمل دون قبول الآخر بغض النظر عن عقيدته

ولونه وطائفته، واعتبار المتطرفين منحرفين عن النهج الإسلامى الصحيح، مع التأكيد على أن التطرف يوجد على الجانبين، فالمتطرفون فى الجانب الإسلامى ينظرون للغرب ككل باعتباره العدو وعلى أنه امتداد للحملات الصليبية فى العصور الوسطى.

وعلى الجانب الآخر، فإن دوائر اليمين المتطرف فى الغرب لديها قناعة مطلقة بعظمتها العرقية وتفوقها الحضارى، وبالتالى تتبنى مواقف مناهضة للهجرة والمهاجرين وللأقليات المقيمة بين ظهرانيها، وكلاهما - رغم كونه أقلية فى مجتمعه- له صوت عالٍ ويمثل خطرًا مدمرًا نظرًا لميلهما لاستخدام العنف والإرهاب البدنى أو الفكرى وتأثيرهما الفكرى على نطاق أوسع.

كما اعتبرت مصر الفجوة التنموية بين شمال وجنوب المتوسط صاحبة دور فى تشجيع النزعات الانعزالية والمتطرفة على الجانبين مما يستدعى إسهامًا أكبر لأوربا فى تضييق هذه الفجوة عبر إجراءات محددة مثل تسهيل دخول صادرات دول جنوب المتوسط وتشجيع تدفق الاستثمارات ونقل التكنولوجيا إلى تلك الدول، خاصة التكنولوجيا النظيفة بيئيًا، وغير ذلك من إجراءات فى القطاع الثقافى مثل تفهم التعددية الثقافية وخصوصية كل مجتمع.

ودعت مصر إلى تشجيع أوربا لترجمة أعمال كبار الفلاسفة والمفكرين والعلماء المسلمين إلى اللغات الأوربية، وتدريس الحضارة العربية الإسلامية ولغاتها فى مدارس وجامعات أوربا، والترويج لنماذج سابقة من التفاعل الخلاق بين الإسلام والمسيحية وحضارات



شمال وجنوب المتوسط، وتبادل برامج ومواد القنوات الثقافية الإذاعية والتلفزيونية فيما بين دول ضفتى المتوسط لتعريف المواطن العادى بالثراء والتنوع الثقافى والحضارى لدى الآخر.

واعتبرت مصر قيمة التسامح ليست مجرد أحد الخيارات المتاحة بل هى التزام حتمى ولا بديل عنه لبناء احترام وتفاهم متبادلين وتعبئة الجهود وشحذ الهمم لإيجاد بيئة مواتية لتقدم عملية برشلونة بشكل متوازن على كافة مساراتها التى بدأت منذ عام ١٩٩٥ حتى تحقق أهدافها المنشودة، مع التقدير بأن مثل هذه العملية ستكون طويلة المدى وتحتاج الى إرادة سياسية قوية تضمن لها الاستمرارية والتواصل.

ويحضرنا هنا دور الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد الوزير السابق والمفكر الكبير والمحامى الدولي البارز فى مجال حوار الحضارات سواء عبر عضويته فى فريق الخبراء التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى أو عضويته فى فريق الشخصيات البارزة التى تعاونت مع أمين عام الأمم المتحدة لإعداد تقريره للدورة ٥٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠١ حول حوار الحضارات أو إسهاماته الشخصية فى أكثر من محفل ومنتدى دولى عنى بموضوعات حوار الحضارات والثقافات والأديان من بينهم المنتدى الاقتصادى العالمى بدافوس.

ويمكن بلورة أهم مداخلات الدكتور كمال أبو المجد فى تلك الدورة فى ضرورة عدم اقتصار حوار الحضارات على تبادل الخطب والبيانات بل وضع برنامج للعمل، كما دعا إلى التفرقة بين النظرية والتطبيق خاصة الإشارة إلى عدم ملاءمة المقارنة بين أحكام الدين

الإسلامي وما يمليه من منظومة قيمية من جهة وما يجرى تطبيقه على أرض الواقع فى العالم الإسلامى فى الوقت الراهن. وأكد الدكتور كمال أبو المجد فى مداخلاته على حقيقة أن الحضارات ليست كيانات جامدة بل هى فى حركة ديناميكية متواصلة ومستمرة تتخللها عمليات تغيير وتأقلم ونقد ذاتى من الداخل بهدف التحول للأفضل.

وأوضح الدكتور أبو المجد المهمة المزدوجة للحوار: فهو من جهة يلعب دور المرأة التى تساعد أبناء كل حضارة على معرفة أنفسهم وفهم حضاراتهم بشكل أفضل، ومن جهة أخرى اعتبر الحوار بمثابة نافذة للإطلال منها على الآخر سعياً إلى فهم أفضل له يتسم بالموضوعية. وتطرق الدكتور أبو المجد للعقبات التاريخية التى أعاقت فى السابق الحوار بين الحضارات، واعتبر فى طليعتها الدور السلبى الذى لعبه الكثير من المستشرقين الغربيين، والإرث المرير لدى المسلمين من ظاهرتى الحروب الصليبية فى القرون الوسطى والاستعمار الحديث، وأخيراً الحملة التى تشنها وسائل إعلام غربية منذ زمن وبتصاعد فى الوتيرة لتشويه صورة الإسلام ديناً وحضارة ومجتمعات.

وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة تحديداً، استعرض الدكتور أبوالمجد عدة أمثلة لسوء فهم للإسلام- عن قصد أو عن سوء نية - فى الغرب، كذلك باعتبارها نماذج للمفارقة الصارخة بين النظرية والتطبيق. ومن هذه الأمثلة موقع «الديمقراطية» فى الإسلام حيث إن الأساس فى الإسلام أنه دين ديمقراطى ويقوم الحكم فيه على الشورى، والمثال الثانى هو وضع غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى



حيث لا يعتبرهم الإسلام مواطنين من الدرجة الثانية ولا يكرههم على اعتناقه ويساويهم فى الحقوق والواجبات مع المسلمين، أما المثال الثالث فيتصل بوضع المرأة فى مجتمعات المسلمين، حيث إن الدين الإسلامى وأحكامه لا صلة لهما بما تتعرض له المرأة حالياً فى الكثير من الدول الإسلامية من ممارسات تعسفية، بل إن الظروف الاجتماعية السائدة فى تلك الدول هى التى أفرزت هذه الأوضاع، وأن أى تقدم يطرأ على حالة المرأة فى تلك الدول سيتسق مع ما ينادى به الإسلام.

وقد أبرز الدكتور أبو المجد فى مداخلاته خلال اجتماعات فريق الخبراء بمنظمة المؤتمر الإسلامى وخلال عمل فريق الشخصيات البارزة فى الأمم المتحدة أن حوار الحضارات أبدًا لم ينقطع منذ تكون الجماعات الإنسانية الأولى، ثم حين قامت الدولة الحديثة إلا أن ما ميزه فى النصف الثانى من القرن العشرين هو ظاهرة العولمة التى أوجدت واقعًا جديدًا يتعين توجيهه لتحقيق التقارب بين الشعوب؛ لأن من شأن تركه لحاله ما يجعل قوى ومصالح سياسية واقتصادية بعينها توجهه لصالحها، كما حدث مثلاً فى مجال التجارة الدولية بما أخل بصور التوازن والعدالة.

وأضاف الدكتور أبو المجد أن الحوار يجب أن يتخلى عن هدف إقناع الآخرين بخلع انتمائهم الحضارى أو خلعهم منه لأن ذلك ليس حوارًا بل سعيًا لهيمنة ستدفع الآخرين للمقاطعة أو الدفاع الأعمى عما لديهم، وأن يعكس الاقتناع بأن التعددية الثقافية جزء من سنن الكون والسعى للقفز عليها هو بمثابة حركة ضد التاريخ، والإقرار

بوجود الآخر واحترام هذا الوجود والإيمان بأن الحكمة ليست حكرًا على ثقافة واحدة.

ويجب أن يكون هدف الحوار حاليًا هو البحث عن المشترك وليس عن الخصوصية وعناصر الاختلاف في ضوء الأخطار المشتركة التى فرضها التطور مثل العنف والإرهاب، وتدمير الموارد الطبيعية، والأمراض الجديدة، وتهديد مؤسسة الأسرة، وخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل.

فهناك حاجة لنفى عدد من التهم عن الحضارة الإسلامية: أنها تنتمى للماضى وحده، وأنها تعزل أتباعها عن الآخرين، وأنها لا تقيم وزنًا للعلم ودور العقل ولا تحتفى بحقوق الإنسان وحرياته وتستحل العنف، وذلك من خلال المنهج الانتقائى لدور وسائل إعلام غربية فى الحكم على الحضارة الإسلامية، والمبالغة فى تصوير دور التيارات الهامشية المتطرفة وتجاهل إسهام العرب والمسلمين فى وضع الحضارة العالمية.

كما على المسلمين وضع مسائل مثل الحروب الصليبية والاستعمار الغربى فى حجمها الطبيعى فى إطار العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامى، فالحضارتان تدعوان للتواصل مع الآخرين وتؤمنان بكرامة الفرد وحريته وحقوقه وتنكران فواصل اللون والجنس والأصل، وللدين فى كل منهما موقع هام.

ويمكن أن تكون قضايا الحوار قضية العدل وتقريب الفوارق بين الأغنياء والفقراء فى العالم من خلال حل مشكلة الفقر ومواجهة خطر حيازة أسلحة الدمار الشامل وخطر الإرهاب السلبى على السلام



والتنمية وحماية البيئة والتوصل لإطار قانونى جديد وعادل ينظم العلاقات الدولية ويحكمها وإلى منظومة قيمية وأخلاقية مشتركة يكون للأديان دور فى تحقيق الائتلاف حولها.

وننتقل أخيرًا إلى مركز دراسات لعب دورًا مهمًا - ومازال - فى مجال حوار الحضارات بمصر، وأعنى هنا مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والذى أسسه الأستاذ الدكتور محمد السيد سليم والذى لديه مشروع بحثى بالتعاون مع الجانب اليابانى حول هذا الموضوع مع التركيز على حوار الحضارات الإسلامى/ الآسيوى كمدخل لتعزيز العلاقات العربية/ الآسيوية، وارتكز هذا المشروع البحثى على كون حوار الحضارات شرطًا لا غنى عنه لمنع الصراعات من خلال بناء الثقة فى القرن الحادى والعشرين.

واتصل المشروع بمبادرة وزير الخارجية اليابانى السابق «كونو» التى أطلقها فى خلال جولة له فى يناير ٢٠٠١ شملت عددًا من دول منطقة الخليج العربى ودعا فيها إلى ضرورة الاهتمام بتحسين الفهم المتبادل بين الثقافات وقبول الآخر عبر الحوار مع التركيز بداية على حوار حضارى بين اليابان والعالم الإسلامى.

وينطلق هذا الحوار من أهمية الإسلام كحضارة عالمية تهم الحكومات والخبراء والمواطنين العاديين فى بلدان آسيا، كما أن الحضارة الإسلامية تفاعلت مع غيرها من الحضارات - خاصة حضارات آسيا - عبر التاريخ مما يتطلب توصيف هذا التفاعل وعوامل الأخذ والعطاء به.

وبينما تركز الاهتمام حتى الآن على العلاقة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية فإن صلة الحضارة الإسلامية بحضارات آسيا تحتاج للبحث والدراسة، خاصة أن بعض من روّج لصراع الحضارات جمع بعض حضارات آسيا مع الحضارة الإسلامية فى سلة واحدة باعتبارها الحضارات المرشحة للصدام مع الحضارة الغربية.

ويفترض المشروع البحثى المشار إليه أن كلاً من الحضارة الإسلامية وحضارات آسيا هى فى طريقها للصعود على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية كما أن الحضارة الإسلامية جزء لا يتجزأ من حضارات آسيا باعتبار غالبية مسلمى العالم يعيشون فى آسيا.

ويدعو المشروع للتوصل إلى صيغة سلام وهدوء وتعايش وتعاون بين الحضارة الإسلامية وحضارات آسيا، خاصة البوذية والهندوسية والشنتوية فى ضوء الاحتياج المتبادل بين الطرفين للمشاركة معًا فى صياغة وإنتاج معرفة من نوع جديد للمسائل والاتجاهات الجديدة والمستجدة على أجندة العلاقات الدولية، مثل العولمة والتحولات الديمقراطية والثورة التكنولوجية فى مجالى المعلومات والاتصالات، بما تتيحه من فرص هائلة وما تمثله من تحديات فى ضوء توقع البعض بعجز الحضارة الإسلامية والحضارات الآسيوية عن إيجاد الآليات المناسبة للتعامل معها، مما يستدعى منهما الاستفادة من تجارب بعضهما البعض، مثل الاستفادة من تجربة دول آسيا مع العولمة عبر الأزمة المالية لعام ١٩٩٧.

كما أن الديمقراطية هى ناتج للتجربة الغربية ومثلت جزءًا من عملية تكوين الدولة القومية فى أوربا، بخلاف آسيا والعالم الإسلامى حيث تعتبر هذه التجربة مستحدثة. كما أن قيم هذه الحضارات ترتبط بالطاعة والتوافق بما يبدو متناقضًا مع الديمقراطية، ويحتاج من هذه الدول إلى صياغة معاييرها الخاصة للديمقراطية وتقرير إلى أى مدى تتضمن هذه المعايير الشفافية ودور المنظمات غير الحكومية والتعايش مع الديمقراطية الغربية.

وأخيرًا، كيف ستنظر شعوب آسيا والعالم الإسلامى لتأثير الثورة التكنولوجية المتسارعة على اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب والتهديد بتهميش الجنوب وطرح قضايا جديدة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية وظاهرة الاحترار العالمى وغير ذلك.

وأخيرًا، يتناول المشروع البحثى العلاقة بين حوار الحضارات الإسلامى/ الآسيوى ومفهوم الأمن البشرى الذى تروج له اليابان دوليًا منذ فترة، خاصة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وهكذا، حاولنا فيما تقدم طرح صورة متكاملة الجوانب والأبعاد للرؤى والمواقف المصرية إزاء حوار الحضارات، ما هو رسمى منها بشقيه السياسى والدبلوماسى، وما هو ثقافى وفكرى، وما هو أكاديمى وبحثى، وذلك بما أثبت تناغم هذه الرؤى والمواقف وانسجامها مع طبيعة الدور المصرى الثابت فى هذا الصعيد والذى لا يعانى من تناقضات أو أزمات بسبب تمايز حالة

التداخل والتنوع والثراء الحضارى الذى عاشته مصر منذ فجر التاريخ حتى يومنا هذا وهى مازالت تواصل رحلة الصهر والاستيعاب والعطاء الحضارى فى آن واحد بلا كلل أو ملل وبما يضفى على مسيرة البشرية جمعاء إحساسًا بالأمان لوجود مهد الحضارة مصر منسجمة مع ذاتها وتاريخها وتراثها وحاضرها وموقعها وما يتوقعه العالم منها.



خاتمة

لم يكن ما سبق مسحًا شاملاً وكاملاً لكافة المبادرات المعنية بحوار الحضارات والثقافات والديانات على الأصعدة الإقليمية والأقاليمية والدولية، ولكنه كان عرضًا وتحليلاً لأهم عناصر عدد مختار ومؤثر وهام من تلك المبادرات فى عدد هام من المحافل أو الأطراف الدولية ذات الصلة بهذه الموضوعات.

وكما لاحظنا، فهناك تداخل بين مفاهيم حوار الحضارات والثقافات والأديان، وهو أمر طبيعى نظرًا لأن الدين مازال يمثل -حتى فى الحضارات التى ترفع لواء العلمانية - عنصرًا هامًا من عناصر ثقافتها ومكونًا بارزًا من مكونات حضارتها، وهذا ينطبق بشكل أكبر فى حالة العالمين العربى والإسلامى حيث يمثل الإسلام العمود الفقرى للثقافة العربية والحضارة الإسلامية وهوية هذه الأمة.

أما الملاحظة الأخرى فهى تلك المتعلقة بالدور الريادى للعالم الإسلامى فى طرح موضوع حوار الحضارات على الصعيد الدولى وفى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وهو أمر غير مستغرب فى ضوء حرص الدول الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامى على إظهار الصورة الحقيقية للإسلام كدين وحضارة تسامح ودعوة تعايش وتعاون وسلام وانفتاح على الآخر وحوار معه.



وكان هذا هو موقف الدول الإسلامية منذ القمة الإسلامية التى انعقدت فى طهران فى نوفمبر ١٩٩٧ والتى على إثرها طرحت الرئاسة الإيرانية للمؤتمر الإسلامى مبادرة تنظيم عام للحوار بين الحضارات -كان هو عام ٢٠٠١ - على الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٨ وهى المبادرة التى تبنتها بالفعل الجمعية العامة عام ١٩٩٨.

إلا أن دولاً أخرى أسهمت فى تبنى مشروع القرار المعنى بحوار الحضارات سواء فى اليونسكو أو فى الجمعية العامة، أو غيرهما من محافل دولية سياسية أو ثقافية، وبرز بشكل خاص الدول التى لها حضارات عريقة مثل مصر واليابان واليونان وإيطاليا وغيرها، بينما تأخر فى بعض الحالات اهتمام دول أخرى بهذه المبادرات كل لاعتبارات وحسابات خاصة بها سواء نتيجة حساسيات سياسية أو رواسب أيديولوجية أو ذكريات تاريخية مريرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند وأرمينيا أحياناً .. وغيرهم.

ويجب أن نلحظ أيضًا أن مبادرات حوار الحضارات لا تقتصر على الصعيد الدولى، بل إن هناك مبادرات محدودة سواء كانت متعددة الأطراف أو تتبناها دولة بعينها أو جاءت من جانب طرف غير حكومى، وتحضرنا هنا مبادرة حوار حضارات العالم القديم والتى تضم مصر وإيران واليونان وإيطاليا، والمبادرة الألمانية التى سبق أن طرحها الرئيس الألمانى السابق رومان هيرتزوج بشأن الحوار بين الحضارتين الإسلامية والغربية وتبناها لاحقًا الرئيس



الألمانى يوهانس راو وضمت فى بدايتها عدداً محدوداً من الدول الغربية والإسلامية كان من بينها مصر واتسعت لاحقاً لتشمل عدداً متزايداً من الدول.

كما اتصلت المبادرة الألمانية المشار إليها منذ يناير ٢٠٠٠ بشكل مازال غير واضح من الناحية المؤسسية مع المنتدى الاقتصادى العالمى الذى ينظم سنوياً منتدى دافوس والذى تقرر تنظيمه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى نيويورك تضامناً مع رجال الأعمال الأمريكيين فى ضوء تعرضهم لتلك الاعتداءات وربما لتجنب حضور ضعيف من جانب رجال الأعمال الأمريكيين بسبب مخاوف استخدام الطائرات إذا ما أقيم المنتدى في أوربا أو أى مكان آخر. وقد استمر اهتمام منتدى دافوس بموضوع حوار الحضارات والثقافات والأديان حتى آخر دورة له والتى استضافتها مدينة شرم الشيخ المصرية فى مايو ٢٠٠٦.

وأخيراً نقول إن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ طرحت تحدياً حقيقياً وجاداً أمام كافة المبادرات الخاصة بحوار الحضارات لإثبات مصداقيتها وتأثيرها المتعدد الأبعاد سواء على دوائر صنع القرار أو وسائل الإعلام أو المراكز الأكاديمية والبحثية أو جمعيات رجال الأعمال أو منظمات المجتمع المدنى من طلاب وشباب ونساء ونقابات عمالية ومهنية ومنظمات غير حكومية أو حتى رجل الشارع العادى وغير المتخصص. ويصدق هذا على المبادرات الفردية من دولة أو أخرى أو من منظمة إقليمية أو دولية سياسية

أو متخصصة أو من جهة أو شخصية غير حكومية أو من مجموعة من الدول. فهذا التأثير وتلك المصداقية هما المعيار والمحك للحكم على صلة هذه المبادرات بالواقع المعاش والقدرة على إحداث تغيير إيجابى على مناهج التفكير والسلوك والتعامل مع الآخر وتصويره بشكل بناء والتفاعل معه بديلاً عن الانعزال عنه أو التصرف من منطلق أن الآخر هو العدو أو الخطر أو التهديد، وبدون تجاهل مرجعية قيم العدل والإنصاف والمساواة والاحترام المتبادل وعدم الادعاء باحتكار الحقيقة.



الفهرست



نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع

الموسوعة السياسية للشباب

حــــوار الحضـــــارات

■ انطلاقًا من شعلة التنوير التى تحملها «نهضة مصر للطباعة والنشر» منذ تأسست عام 1938، تصدر هذه السلسلة التثقيفية ضمن الموسوعة السياسية للشباب؛ لتلقى أضواء كثيفة على المفاهيم والمصطلحات والقضايا التى يصادفها الشباب فى حياتهم اليومية، أو تقع تحت أعينهم فى الصحف وعبر الإذاعات والفضائيات.

■ تهدف هذه الموسوعـة إلى تزويد الشبـاب بمعلومات ومعـارف دقيقة وسهلة ومبسطة؛ كى تكون عونًا لهم فى «فهم» ما يدور حولهم من أحداث، وتعريفهم بما ينبغى عليهم عمله تجاه أنفسهم و«أوطانهم» وتجاه الآخرين.

■ يعتبر حوار الحضارات واحدًا من أهم التحديات التى تواجه العالم اليوم، ولأهمية هذا الموضوع يطرح الكاتب هذه القضية من واقع مبادرات ومساهمات الدول والمنظمات وشخصيات المجتمع المدنى فى إطار تحقيق التقارب الحقيقى لحوار الحضارات، عارضًا لرؤية مصرية عربية لحوار الحضارات والثقافات والأديان.

■ تشمل الأعداد التالية تعريفات لمفاهيم وقضايا أخرى مثل [illegible] العام، والديمقراطية، والعنصرية، والأصولية، والعلمانية، [illegible] والحكم الرشيد، والخصوصية الثقافية، وصدام الحضارات [illegible] النووى، وأسلحة الدمار الشامل، والإعلام وصناعة العقول، [illegible] الشرعية، والليبرالية، والاستشراق، والخصخصة، والت[illegible] الدولى، والأيديولوجيا.. وغيرها.





